المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 05 أكتوبر 2024

تقرأن-ون في هذا الملف

نضال عمالي وشعبي واحد على امتداد المنطقة ضد الصهيونية والإمبريالية وخدامها المحليين

• منتدى الأساتذة: محاولة تبييض صفحة سوداء واستعادة المبادرة لتعميق الهجوم

• هل تكفي «المطالب ذات الأثر المالي» لتحسين الدخل؟

• مستجدات نضال عمال مناجم بني تجيت
• 20 سبتمبر 2024: يوم نضالي حافل ببني تجيت
• نضال مَنْجَمِيِّي بني تجيت لا يزال مستمرا

• إفران الأطلس الصغير: تدبير بؤس الدخول المدرسي (حوار)

• لا لبطش دولة رأس المال بالشباب المناضل: ارفعوا أيديكم عن طلاب الطب وطالباته

• تاهلة: أوضاع اجتماعية كارثية ونضالات مستمرة (حوار)

• النضال العمالي ومجالسنا الجماعية النموذجية... حالة إضراب عمال مناجم ببوازار(إقليم ورزازات)، والدرع الأصفر وكدية عيشة، (عمالة مراكش)

• مدن المهن والكفاءات: مشتل يد عاملة لخدمة المقاولات (حوار)

• ليون تروتسكي: الثورة والثقافة

”هل التصعيد، ربما، هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل؟“

• طاطا: تغيرات مناخية تعمق السياسات النيوليبرالية وطأتَها

نضال عمالي وشعبي واحد على امتداد المنطقة ضد الصهيونية والإمبريالية وخدامها المحليين

افتتاحية جريدة المناضل-ة

من غزة إلى الضفة الغربية وإلى لبنان، والحبل على الجرار، عام من التقتيل والتدمير المتخذين شكل إبادة جماعية من أبشع ما شهد تاريخ البشرية من أعمال الهمجية. إبادة تروم تصفية شعب، بالقتل والترحيل، لإتمام مشروع استعماري ترعاه القوى الإمبريالية وفي مقدمتها الأمريكية المشاركة مباشرة في الجرائم.

اهتزت مختلف مناطق العالم بنزول الجماهير إلى الشوارع، تضامنا مع شعب فلسطين، وضد الاحتلال والإبادة. حركة تضامن عالمية، شبابية وعمالية تثلج الصدر، اتسمت بانخراط غير مسبوق لقسم كبير من يهود أمريكا الشمالية، وهو ما يمثل صدعا ستكون له عواقب حاسمة على مستقبل الصهيونية. وردت مختلف الديمقراطيات البرجوازية بالقمع وتجريم التضامن مع فلسطين. عام من المذابح، بنسبة عالية من النساء والأطفال، كشف حقيقة قوى تزعم أنها وزن مضاد للهيمنة الأمريكية (الصين وروسيا...) فاتضح أن أولوياتها هي حساباتها الخاصة ومصالحها الخاصة، وليس الشعوب المذبوحة.

أننا في منعطف من تاريخ المنطقة والعالم، والمرامي الصهيونية والامبريالية أكبر: إننا إزاء سعي لإرساء نظام هيمنة قائم على الإبادة، لترسيخ المشروع الصهيوني الامبريالي، حيث ليس الكيان الصهيوني غير رأس رمح الإمبريالية، وأداة لتأمين مصالحها بالمنطقة، بتعاون مع الأنظمة المحلية العميلة والمطبعة مع إسرائيل.

دورنا النضال من أجل إسقاط تطبيع النظام المغربي مع الكيان، ومناهضة اصطفافه مع الإمبريالية الأمريكية، ومشاركته في مناورات عسكرية دورية وتعاون وثيق مع حلف شمال الأطلسي. النظام المغربي بدوره خادم للإمبريالية، وهو دور يتعاظم بمختلف أوجه تطبيعه مع الكيان، وتعاونه معه عسكريا. تطبيع وتعاون وثيق معه محاط بحملة تسويغ، وتضليل، وسعي لمحو ذاكرة تضامن شعب المغرب مع فلسطين، وطمس ما يمثله الكيان الصهيوني من خطر على المنطقة وعلى مصالح جماهيرها الشعبية.

دورنا أن نساند الشعب الفلسطيني واللبناني وكل شعوب المنطقة المعرضة لهمجية اسرائيل والإمبريالية، بالاحتجاج عبر بناء حركة تضامن جماهيرية في الشارع، والإسهام في الحملة العالمية لمقاطعة الكيان الصهيوني شبيه بحملة مقاطعة نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا. هذا يستلزم إنماء قوى الحركة النقابية واليسار المغربيين، وحفز كل أشكال التنظيم الشعبي، لتجاوز حالة العجز والسلبية إزاء انخراط النظام المغربي في خطط الصهيونية والإمبريالية بالمنطقة.

- **لا لحرب إبادة الشعب الفلسطيني**
- **لا لإرهاب الكيان الصهيوني وجرائمه البشعة في اغتيال القادة السياسيين وقتل المدنيين...**
- **لنناضل من اجل وقف الإبادة الجماعية في غزة، وتعديات الكيان الصهيوني في الضفة الغربية والهجمات على لبنان واليمن وتهديد إيران...**
- **لنناضل ضد التطبيع مع اسرائيل، وضد الاندراج في خطط الامبريالية عبر برامج حلف شمال الأطلسي بالمنطقة**
- **من أجل حقوق الشعب الفلسطيني؛ حق عودة المرحلين منذ النكبة الأولى إلى الآن، وحق بناء دولته المستقلة والديمقراطية.**

تيار المناضل-ة

لا لبطش دولة رأس المال بالشباب المناضل: ارفعوا أيديكم عن طلاب الطب وطالباته

بقلم، تيار المناضل-ة

يواصل طلاب وطالبات كليات الطب بالمغرب نضالهم- هن الذي بدؤوه في منتصف ديسمبر من العام الماضي، وواجهوا فيه مختلف صنوف التجاهل والكذب والمناورات والتهديد والطرد والعقوبات القاسية وحل مجالسهم- هن، التمثيلية والقمع البوليسي للمسيرات والتحركات النضالية... لقد استمروا في معركتهم- هن دون أن يحيدوا على منهجية تدبير نضالاتهم- هن: القاعدة هي من تقرر في الاستمرار أو التوقف، وهي من تجعل من أشكال النضال مُعبرا حقيقيا على مستوى استعدادهم- هن وتنظيمهم- هن وتصميمهم- هن.

يناضل طلاب الطب وطالباته من أجل ضمان تكوين طبي جيد، ضدا على إرادة الدولة في اختصار مدة تكوينهم- هن، خاصة العملي والميداني، بما قد يجعلهم- هن غير قادرين- هن على ممارسة طبية جيدة، وسينعكس سلبا على صحة المواطنين- ات، وخصوصا الكادحين- ات الذين يعتبر المستشفى العمومي ملاذهم- هن ضد عاديات الزمن. صاغ طلاب الطب والصيدلة ملفهم- هن المطلبي، بالاعتماد على ما توافر لهم- هن من إمكانيات تنظيم: مكاتب الطلبة، وتنسيق وطني لها هو اللجنة الوطنية لطلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة. لقد استعملوا أدوات أرادتها الدولة أدوات لتدجينهم- هن ودمجهم- هن في رؤيتها، لكنهم- هن حولوها لأدوات نضال، منذ سنة 2012، في ظل غياب منظمة نقابية طلابية وطنية.

تقوم رؤية الدولة على إعادة هيكلة مؤسسات التكوين الخاصة بمُقدِّمي- ات الخدمات العمومية (الطب والتعليم... إلخ)، بما يتوافق مع استراتيجية تسليعها وتعميم أشكال فرط الاستغلال لشغيلة تلك الخدمات (ما يُطلَق عليه آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية)، وتريد الدولة زرع تلك الاستراتيجية في عقول طلاب وطالبات الطب (كما هو الحال مع التعليم) منذ المشتل/ مراكز التكوين، وفي نفس الوقت خفض مدة التكوين لتخريج أفواج كثيرة تخلق بها فائض عرضٍ من الأطباء (والممرضين- ات... إلخ)، ما يسمح لها بالضغط عليهم- هن لقبول أشكال الاستغلال الجديدة.

في مسيرة نضالهم- هن في الشهور التسع الأخيرة، وأمام صمودهم- هن، انبرت جهات عديدة للتوسط في الملف، آخرها "مؤسسة الوسيط" التي قدمت رؤية لحل أخضعها الطلاب- ات للتصويت: رفضها طلبة الطب بأغلبية كبيرة، حيث رأوا أنها استعادة حرفية لما ظل وزير التعليم العالي يردده منذ مدة بصدد ملف الطب، في حين قبل بها طلاب الصيدلة بأغلبية نسبية. فوقع ممثلو- ات الصيدلة محضرا بشأن ملفهم- هن يتضمن الحلول المقترحة، في حين أعلن طلاب- ات الطب الاستمرار في النضال، عبر اعتصامات بمختلف الكليات، ومسيرة وطنية مقررة يوم 15 أكتوبر 2024.

وُوجه اعتصام الطلاب بالرباط ليلة 26/25 شتنبر 2024 بالقمع الشرس وبالاعتقالات التي مست 15 طالبا، جرى إطلاق سراحهم فيما بعد. ووُوجه المتضامنون- ات من الأطباء الداخليين- ات والمقيمين- ات بالقمع في الرباط كذلك يومه 26 سبتمبر، وفي طنجة تعرض المتضامنون- ات بمعية الطلاب في نفس التوقيت للتطويق البوليسي أمام المستشفى الجامعي.

يدرك الطلاب-ات أن معركتهم- هن هي معركة من أجل المستشفى العمومي، ومن أجل الصحة العمومية التي يتفشى فيها سرطان رأس المال الذي يستهدف الاستثمار في أمراض المغاربة، وخاصة الكادحين- ات منهم- هن عبر وسائل عدة أهمها التهامه لمدخرات صناديق التحوط الاجتماعي. وهم- هن في معركتهم- هن هذه يحتاجون لتضامن عمال- ات المغرب وكادحيه وكادحاته.

يجترح الجيل الجديد من النضالات الشبابية أشكال تسيير أكثر ديمقراطية للمعارك، وهي ضمانة من ضمانات انتصارها، ومَعلَمٌ آخر في طريق التماس طرق التدبير الديموقراطي للنضال ولمنظمات النضال، وهي دروس من هؤلاء الشباب لعموم العاملات والعمال.

. النصر لنضالات طلبة وطالبات الطب

. الإدانة للقمع الذي يطالهم- هن

. الرفض التام لسياسة الدولة التي تجعل من صحة الكادحين- ات وسيلة لتلبية حاجة رؤوس الأموال للتراكم.

تيار المناضل-ة

منتدى الأساتذة: محاولة تبييض صفحة سوداء واستعادة المبادرة لتعميق الهجوم

بقلم؛ فاتح رضوان

اختارت وزارة التربية الوطنية ذكرى مرور سنة على محاولتها تمرير نظام أساسي لشغيلة التعليم، نظام المآسي، ينال من كل مكتسبات الشغيلة ويفتح في وجهها باب جحيم فرط الاستغلال على مصراعيه، لأجل تنظيم ما أسمته المنتدى الوطني للأستاذ. يستهدف اختيار هذا التاريخ مسألتين: تمرير رسالة بان الدولة مستمرة في فرض منظورها في المسألة التعليمية، ضدا على إرادة الشغيلة والمجتمع، والتغطية على مناسبة ذكرى حراك الشغيلة التعليمية المجيد، بالإعلان أن تلك الشغيلة قد عادت إلى بيت الطاعة منقادة لتوجهات الدولة ومساهمة في تعزيزها بالنقاش والتداول، وها هي تشارك الوزير، الذي صدحت حناجرهم بالدعوة لرحيله، الطاولة والأفكار والبرامج.

ليس المنتدى المراد تنظيمه سبقا في تاريخ «المنظومة» منذ تبني ميثاق التربية والتعليم النيوليبرالي، بل قد سبقته العديد من المنتديات والمشاورات، كان آخرها «مُشاوراتٌ وطنية لتجويد المَدرسة العمومية»، التي سبق أن نظمتها وزارة التعليم ابتداء من 28 ماي 2022 إلى غاية نهاية يونيو، شارك فيها- حسب تصريح الوزير- 100 ألف مشارك-ة. بينهم مدرسون، في إطار «ورشات للتفكير» سميت «المجموعات البؤرية». انكشفت غاية تلك المشاورات بعد ذلك بشهور قليلة، عبر تبني نظام المآسي، الذي استلهم جزء أساسيا مما تم فرضه في تلك المشاورات في محور ما يسمونه: تدبير الموارد البشرية. ويسير منتدى الأستاذ المزمع تنظيمه على نفس الطريق، سيكتشف الشغيلة بعد نهايته ما يتم إعداده لهم، بإشراكهم. لكن إذا كان مؤكدا أن الوزارة قد اغتنت بتجربة المواجهة التي خاضتها ضد شغيلتها وستمرر ما تريد تمريره بطريقة تبني على الدروس التي أخذتها من تلك المواجهة، فليس من المؤكد أن الشغيلة، المحرومة من أدوات نضال كفاحية، قد استفادت من تجربة الحراك المجيد والمرير. ولعل أهم غايات الوزارة من المنتدى يتمثل في حرمان الشغيلة من كل فرصة لتمثل دروس الحراك، عبر الإمعان في تضليل الشغيلة ومحاولة تفكيك ثقتها بنفسها وإنعاش السموم اللبرالية والفردانية التي تجعل من قضايا مجتمعية كالتعليم شأنا فرديا، ومسألة تقنية، وفي أحسن الأحوال مرتبطة بالحكامة وليس بالسياسة. مثلما يمثل «إقناع» الشغيلة بتكثيف استغلالها والزيادة في التقشف وجعل ذلك مقبولا باستعمال التأثيرات النفسية من خلال إحضار أطباء نفسانيين ومشعوذي التنمية الذاتية وغيرهم من مدعي إيجاد الحلول ليكونوا متكلمين في المنتدى...

بعد الإعلان على المنتدى، انبرت أقلام «ناقدة» له، مركزين نقدهم على جوانب شكلية وسطحية، وهم بذلك يلعبون لعبة شرعنة مضمونه، جارين بذلك النقاش إلى القشور لا الجوهر. بينما يريد أساتذة المغرب وأستاذاته، بناء على تجربتهم العظيمة والمجيدة في مواجهة سياسة طبقية انكشفت غاياتها لكل ذي عينين، أن يشاركوا في نقاش حقيقي على قضايا التعليم، نقاش يبدأ أولا بتمكينهم من كل المعطيات التي يخفيها المتحكمون في الشأن العام التعليمي:

ما دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسات التعليمية بالمغرب ؟

كيف تديم السيطرة الامبريالية (والصهيونية) تخلف نظامنا التعليمي؟

أي موقع للتقشف والمديوينة في الإجهاز المتواصل على المدرسة العمومية وتمكين التعليم التجاري؟

كيف يستفيد أغنياء الحرب الليبرالية قطاع التعليم (ناهبو ميزانياته عبر مختلف البرامج والمشاريع الممولة من المديونية والمالية العمومية) دون أن يتم كشفهم ولا محاكمتهم؟

هل مدرسو/ات التعليم الاولي وعمال وعاملات النظافة والحراسة والمطعمة، الواقعون تحت أسوأ أنواع القهر والاستغلال ودوس للإنسانية من طرف الوزارة الوصية على القطاع، غير مرئيين؟

هذا غيض من فيض القضايا الأساسية التي يريد الأساتذة والأستاذات نقاشها، فمشاكل القطاع ليست قطعا مشاكل مرتبطة باستعدادات التلاميذ والتلميذات للدراسة، أو إخلاص المدرسين والمدرسات للعمل و»لمهنة» التعليم، أو كيفية مواكبة الآباء لأبنائهم. إن غاية هاته المنتديات التعمية على كل نقاش سياسي لمشاكل القطاع، وبالتالي لمشاكل البلد. إن على المدرسين/ات ان يناقشوا بالضبط السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تفقر الأغلبية الساحقة من الشعب وتثري بشكل فاحش أقلية بورجوازية. تلك السياسة التي يعتبرها الوزير وزملاؤه في الحكومة وفي «المعارضة» المؤسسية وعموم طبقة السادة البورجوازيين أن لا مشكل فيها. وسائرون في تطبيقها بحماس لا يلين، أليست الشراكات مع أرباب العمل والجمعيات التابعة لهم تقدم كمخرج لأزمة قطاع التعليم، وهو مخرج يجعل حماس الحاكمين يزداد ولعابهم يسيل، أليس اعتماد مدرسة «الريادة» بأموال قروض البنك الدولي (250 مليار سنتيم) قد يشعل حماس أشد البورجوازيين خمولا، أليست «نواتج» مدرسة الريادة هي قوة عمل شبه مجانية وسهلة الانقياد، «نواتج» مضللة بالإيديولوجيا الليبرالية المفلسة.

لم تلتفت الوزارة للبيروقراطيات النقابية، ولم توجه لهم دعوة للحضور، وبقي هؤلاء في حيص بيص، ما بين مدع لعدم المشاركة، رغم عدم دعونه، وبين منبه لاستفراد الوزارة والخروج على المنهجية التشاركية، في حين ان الأمر يستدعي موقفا مغايرا كليا، لن تقوم به هاته القيادات، وهو موقف من شقين: الدعوة لمقاطعة هذا المنتدى، والدعوة لعقد منتديات حقيقية لنقاش عميق بين الأساتذة، دون حدود نقابية مفصلة على مصالح البيروقراطيات، حول واقع ومستقبل التعليم الذي لا ينفصل عن واقع ومستقبل نضال شغيلته وكل الشغيلة.

طريق شغيلة التعليم بالمغرب واضحة، وقد تلمسوا معالمها في حراكهم المجيد: افتكاك الحركة النقابية من سياسة التعاون الطبقي وممارسيها، توحيد العمل النضالي وتعميق فهمنا لطبيعة هجوم الدولة وتضافر نضالنا الموحد مع نضالات مجمل طبقتنا. طريقنا هو طريق عمال المغرب وكادحيه لأجل بديل ديموقراطي شعبي.

هل تكفي «المطالب ذات الأثر المالي» لتحسين الدخل؟

خاض شغيلة الصحة معركة نضالية دامت أكثر من خمسة أشهر [من فبراير حتى يوليوز 2024]، دفاعا عن ملف مطلبي مكون من شقين: شق قانوني وشق مادي. لم يكن هذا الملف المطلبي محط نقاش داخل جموع عامة لشغيلة الصحة يُرفَع للقيادة النقابية من أجل إغناءه وملاءمته مع السياق العام للهجوم بل كان ملفا مطلبيا من أعلى وظل مغيبا في تفاصيله طيلة المعركة النضالية. إن من يقرر في الملف المطلبي والبرنامج النضالي يتحمل لوحده نتائج ذلك سواء كان نصرا أو هزيمة.

بالنسبة للشق القانوني تناول الوضعية الاعتبارية لمهني الصحة في ظل الترسانة القانونية الجديدة بعد أن جرى إخراج الشغيلة الصحية من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 2021، تناولنا في مقالات سابقة بالتفصيل السياق العام لهذا الاستثناء من النظام الأساسي العام الوظيفة العمومية، وما سيترتب عنه من تغييرات في علاقات الشغل، وبيَّنا حقيقة مطلب صفة الموظف العمومي، وما تخفيه من خداع وتخدير للشغيلة، فليست صفة الموظف العمومي من ستضمن الشغل القار بل النضال من أجل مجانية الخدمات العمومية والقطع من منطق القطاع الخاص، هذا المنطق الذي جعل كل مناحي الحياة سلعة مؤدى عنها-

بقلم، شادي الجبالي

المطالب ذات الأثر المالي الواردة في الملفات المطلبية: مسيرة إلى الوراء

تتكون المطالب ذات الأثر المالي والمتضمن في محضر الاتفاق الموقع يوم 29 ديسمبر 2023 من 30 نقطة ، كما تَضمنها محضرا اتفاق 23 و 26 يناير إقرار زيادة عامة في الأجر الثابت قيمتها 1500 درهم صافية، تدرج ضمن خانة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة أطر هيئة الممرضين- ات وتقني- ات الصحة والممرضين- ات المساعدين- ات والممرضين- ات الإعداديين- ات... إلخ، في حين كان المطلب الأصلي كما ورد في بلاغ عن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحة بتاريـخ 27 ديسيمبر 2023، هو «زيادة عامة في الأجر لا تقل عن 3000 درهم بالزيادة في الجزء الثابت للأجر في أحد التعويضات وكل الفئات».

أما إتفاق 23 يوليوز 2024 فيشكل خطوة جبارة إلى الوراء مقارنة بالمطالب الأصلية وبما جرى الاتفاق عليه في محضري اتفاق 29 ديسمبر 2023 و26 يناير 2024، إذ تضمن زيادة 500 درهم تُدرج في خانة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة شغيلة التمريض و200 درهم لفائدة الإدريين- ات والتقنيين- ات، تُصرف ابتداءً من فاتح يوليوز 2025 عوض يناير 2024. وهذا أقل بكثير مما كانت تطالب به النقابات الصحية قبل انطلاق الحراك. بالإضافة إلى مطالب أخرى لها تأثير مالي غير مباشر مثل؛ تخويل السنوات الإعتبارية، التعويض عن البرامج الصحية...).

واستُثني الأطباء من الزيادة في الأجر بعض ما جعل نقابتهم الوطنية ترفض التوقيع على محضر 23 يوليوز 2024.

إذا أردت تمييع مطلب ضع له لجنة

جاءَت الاستجابة لمعظم المطالب مشروطة إما بالنصوص التطبيقية للمنظومة الصحية أو باصلاح التقاعد، كما أغلبية المطالب ذات الأثر المالي التي أُحدثت لها لجان للتطبيق، لجان مشكلة من التمثيلية النقابية وممثلي الوزارة. بدأت اللجان أشغالها منذ شهر يوليوز 2024، وما تزال لم تخرج بخلاصات. يبدو أن الهدف هو ربح مزيد من الوقت في انتظار خروج القوانين التطبيقية للوظيفة الصحية وبداية تنفيذ قانون المجموعات الصحية الترابية.

غرقت اللجان في جلسات روتينية وإجراءات مكتبية: «خُصِّص الاجتماع الأول للجنة التقنية المكلفة بتخويل سنوات اعتبارية لبعض فئات الممرضين وتقني الصحة. وبعد الاتفاق على منهجية عمل واشتغال اللجنة، تمت مناقشة كل جوانب الموضوع وخاصة جرد وتحديد المتضررين المعنيين... إلخ»، وانتهى البلاغ بهذه الفقرة: «وبعد نقاش جاد، اتفق الحاضرون على عقد اجتماع ثانٍ بعد قيام الإدارة بتجميع للآراء المطروحة اليوم واقتراح تصورات تجسد فعليا وعمليا خصوصية قطاع الصحة والمهن الصحية». وكرر بلاغ آخر اجتماع بتاريـخ 26 سبتمبر 2024 نفس الأمر: «خلص النقاش إلى الاتفاق على ضرورة تصفية عمليات تسوية وضعية كافة الموظفين المتعلقة بالترقية بكل أصنافها وبمختف التعويضات والانتقالات، وذلك بالضرورة قبل بداية اشتغال المجموعات الصحية». والغرض طبعا من هذه اللجن هو إعطاء انطباع «جِدِّي» للقيادات النقابية بأنها «شريك اجتماعي» فعلي، في حين أن هذه الإجراءات غايتها ربح الوقت.

فخ التركيز على المطالب ذات الأثر المالي

أخفت هذه المطالب حقيقة الهجوم على علاقات الشغل، إذ يتمحور معظم النقاشات حاليا في أوساط شغيلة الصحة حول المطالب المالية المباشرة (السنوات الاعتبارية، التعويض عن البرامج الصحية، التعويض عن الحراسة والإلزامية...). ورد هذا التركيز على المطالب المالية بالحرف في بلاغ للمكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحة- كدش: «شتان بين قبل تاريـخ 10 ديسمبر 2023 وبعده... قبل 10 ديسمبر لم يكن الحديث عن شيء اسمه الزيادة العامة في الأجر. بعد 10 ديسمبر... استثمرنا اللحظة وطالبنا كـ CDT بتركيز الحكومة على المطالب المادية وتأجيل مناقشة المواضيع الأخرى إلى حين تحسين دخل موظفي الصحية». و«لحظة» 10 ديسمبر 2023 دالةٌ جدا، إذ شكلت إحدى الانعطافات في حراك شغيلة التعليم العظيم، حين وقَّعت قيادات نقابات القطاع أول اتفاق مع وزارة التربية الوطنية، تضمن تنازلات مالية، مقابل التفريط في المكسب التاريخي المتمثل في الوظيفة العمومية المركزية.

تكرر نفس المنطق في مراسلة النقابة المستقلة للممرضين بتاريـخ 11/12/2023: «... لا يمكن أن نخرج من الوظيفة العمومية لنجد أنفسنا في نظام أساسي كثير المحتوى فارغ الفحوى، عنوانه تغير نص بنص ونظام أساسي بتكلفة مالية صفرية»، وكذلك مراسلة النقابة الوطنية للصحة 10/12/2023 بعنوان «الإسراع بتحسين الأوضاع المادية لمهني الصحة قبل الشروع في مناقشة تنزيل القوانين الجديدة».

هو إذن نفس الفخ الذي وقع فيه شغيلة التعليم، الذين قبلت قيادات نقاباتهم- هن بفتات مادي مقابل التنازل عن مكتسب تاريخي كبير (النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية- 2003 في إطار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومي-ة 1958). وهذا يعني ثلاثة أشياء: أولا) الشغيلة وصلوا درجة من الفقر ما يدفعهم- هن للتعلق بأي فتات مالي؛ ثانيا) كل القيادات النقابية قابلة باستراتيجية الدولة في قطاع الوظيفة العمومية وكل ما تطالب به هو مطالب ذات أثر مالي تقي الشغيلة من شرور تلك الاستراتيجية؛ ثالثا) غياب خط نقابي أو قيادة نقابية كفاحية تربط النضال من أجل المطالب المالية بالنضال ضد تفكيك الوظيفة العمومية وتسليع الخدمات العمومية.

لماذا تعجز الزيادات في الأجور عن تحسين القدرة الشرائية للموظفين- ات والأُجراء- ات؟

بدايةً يشكل الدفاع عن رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية مطلبا مشروعا، ويشكل دوما أكبر المحفزات للنضال النقابي سواء في القطاع الخاص أو العمومي. لكن التركيز عليه لوحده يؤدي إلى السكوت على ما يدمر القدرة الشرائية للشغيلة، وعلى رأسها الخوصصة والتضخم والنظام الضريبي... إلخ.

تقدم القيادات النقابية للدفاع عن مطلب الرفع من الأجور هذه المبررات: ارتفاع أسعار المواد المعيشية، عدم قدرة الشغيلة على اقتناء نفس المنتوجات بنفس الأجر... إلخ، وهذا ما يصطلح عليه بالتضخم. وهو صحيح تماما، ولكنه غير كافٍ. شهدت أجور موظفي- ات الدولة زيادات طيلة العقدين الأخيرين، لكن تلك الزيادات (إما عبر زيادات مباشرة ناتجة عن اتفاقات الحوار

التتمة في الصفحة 06

هل تكفي «المطالب ذات الأثر المالي» لتحسين الدخل؟

بقلم، شادي الجبالي

تتمة ص 05

الاجتماعي، أو عبر الترقيات)، لم تحمِ الموظفين- ات من شرور الغلاء والتضخم.

لم تُحْدِث الزيادة العامة الأخيرة في الأجور التي جاء بها الحوار المركزي (1000 درهم على دفعتين) أي تأثير في القدرة الشرائية للشغيلة، وهو ما أكده خالد العلمي لهوير، نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقول: «إن ما تحقق في الاجتماع الأخير من زيادة عامة في الأجور قدرها 1000 درهم على دفعتين وما تحقق في قطاعي التعليم والصحة لا يعنيان أن مدخول الأسر تحسن على نحو نهائي»، وهو مبرر مقبول لكنه غير كافٍ ما لم يكون مقرونا بشعار السلم المتحرك للأجور بدون عتبة، أي الرفع التلقائي في الأجور كلما ارتفعت أسعار المواد المعيشية، ويجب أن يشمل هذا السلم المتحرك المتقاعدين- ات ومنح الطلبة والتعويضات العائلية وتمتيع المعطلين- ات بتعويض ضد البطالة... إلخ.

خدعة الأجر الثابت والأجر المتغير

أحدث القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية وقانون رقم 22.08 الخاص بالمجموعات الصحية الترابية، تمييزا بين «الأجر الثابت» و«الأجر المتغير»، وكان ذلك- ويا للأسف- أحد مطالب قيادات نقابات الصحة، دون الانتباه إلى ما يشكله من خطورة متمثلة في ربط إنماء الدخل بفرط الاستغلال الذي تسميه الوزارة «الأداء المهني والاستحقاق... إلخ».

إن تقسيم الأجر إلى قسم ثابت وآخر متغير، من توصيات مكاتب الدراسات والبنك الدولي، وهي آلية للتحكم في كتلة الأجور. إذ ستتضاءل نسبة الأجر الثابت من الكتلة الأجرية، بينما ستتضخم نسبة الأجر المتغير، الذي ربطته المادة 7 من قانون الوظيفة الصحية بـ«الأعمال المهنية المنجَزة». وهي طريقة مجرَّبة بنجاح في القطاع الخاص (العمل بالأهداف les objectifs)، ويجري نقلها نقلا إلى الوظيفة والإدارات العمومية؟

هل خصوصية القطاع مدخل لتحسين دخل الشغيلة؟

روَّجت القيادات النقابية لفكرة أن إخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والإعتراف بخصوصية القطاع هو المدخل الرئيسي الذي يمكنها من المطالبة برفع الأجور للشغيلة دون معارضة الحكومة، ذلك أنها حين كانت تطالب بالزيادة في الأجور كانت تصطدم بجواب الحكومة بضرورة انتظار الحوار المركزي، وبأن الحكومة إذا كانت سترفع من أجر قطاع الصحة فبالضرورة يجب أن ترفع من أجور باقي الشغيلة، وبالتالي تقول القيادات النقابية بضرورة الاعتراف بخصوصية القطاع حتى تتمكن من المطالبة بالزيادة في الأجور. وهذا منطق أناني، وغير نقابي بالمرة، وتنازلٌ من قياداتنا النقابية لابتزاز الدولة: إذا أردتم زيادة في الأجر اقبلوا إخراجكم من النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

شغيلة قطاع الصحة جزء من أجراء وأجيرات البلد، وغلاء المعيشة والقهر لا يميزان بين شغيلة هذا القطاع وذاك. يمثل منطق القيادات النقابية تراجعا كبيرا على تاريخنا النضالي العظيم، فإضرابات 1979 التي خاضتها نقابتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لم يكن شعارها «الخصوصية لرفع أجور كل قطاع»، بل خاضتها كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص وأُجراء- ات الدولة، وكانت مكاسبها مهمة وتاريخية، ولم تقتصر فقط على زيادة أجور موظفي- ات الدولة (زيادة 10% في رواتب الموظفين ابتداء من مايو 1979 و5% ابتداء من يناير 1980)، بل زيادة في أجور القطاع الخاص أيضا (رفع الأجر القانوني في الصناعة و التجارة بنسبة 30% وفي الزراعة بنسبة 40% والتزم بزيادة 10% ابتداء من يناير 1980). وتعدت المكاسب مجرد الزيادات في الأجور إلى تحقيق مكسب التراجع عن الزيادة في سعر الماء والكهرباء.

لن تفيدنا خصوصية القطاع ولا الرفع من الأجور إذا جرى تسليع خدمة التعليم والصحة مثلا، وحده شعار مجانية الخدمات العمومية والرفع من جودتها ووقف كل أشكال الخوصصة هو ما سيحصن قدرتنا الشرائية من شبح التضخم.

من المستفيد الحقيقي من الزيادات في الأجور؟

جزء كبيرمن أجرة الشغيلة تبتلعها ثلاث بالوعات أساسية:

-1 فمن جهة هناك التضخم وارتفاع أسعار المواد المعيشة، فكل زيادة في الأجر تعادلها زيادة في ثمن مواد الاستهلاك الأساسية، ما يجعل تلك الزيادة بدون تأثير. وهو ما ورَدَ في تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي: «شهدت سنة 2021 تسارعا شبه مستمر لمعدل التضخم... وقد تواصلت هذه الوتيرة التصاعدية خلال النصف الأول من سنة 2022، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنيات والمواطنين». ولأن قسما مهما من الغلاء ناتج عن «التضخم المستورَد»، فإن الزيادات في الأجور التي يبتلعها التضخم تتدفق إلى أرصدة المقاولات والمستورِدين الكبار.

-2 و من جهة أخرى هناك خوصصة الخدمات العمومية بالأساس التعليم والصحة، فجزء مهم من أجور الشغيلة (ومُجمل الكادحين- ات) يذهب في أداء مقابل هذه الخدمات لدى القطاع الخاص، خصوصا التعليم والصحة، وهو أمرٌ لم يُخفيه التقرير الصادر عن لجنة النموذج التنموي الجديد: «تراجع القدرة الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف جودة العرض العمومي لهذه الخدمات». النتيجة: كل ما تقدمه الدولة من فتات ذي أثر مالي باليد اليمنى تسترجعه باليد اليسرى. يُدرِّس معظم الموظفين- ات أبناءهم- هن مرغمين- ات (بفعل التوقيت المدرسي)، في المدارس الخصوصية التي تبتلع تقريبا ثلث أجرة الموظف على هزالتها، و لا يوجد تعويض عن تمدرس الأطفال، كما يضطر الموظفون- ات إلى الاستشفاء بمصحات القطاع الخاص. وهكذا يجني أرباب مؤسسات القطاع الخصوصي في التعليم والصحة حصاد الزيادات في أجور الموظفين. يجب أن تظل تلك الخدمتين عموميتين ومجانيتين.

-3 أما البالوعة الثالثة فهي الأبناك التي تمتص جزءً كبيرا من أجور الموظفين- ات عن طريق قروض السكن والنقل والاستهلاك، وهي خدمة كان أَولى أن تُقدمها الدولة بشكل مجاني وبدون فائدة. أشارت نشرة إحصائية صادرة عن بنك المغرب في صيف 2024 إلى «تسارع القروض الاستهلاكية الموجهة للأسر المغربية، لتنمو وتتزايد بنسبة 1 في المائة إجمالا، الشق الأكبر منها كان موجها للاقتراض من أجل الغرض الاقتصادي المتمثل في العقار والسكن الذي تسارع نموه بـ1,7 في المائة، فيما نمت القروض الاستهلاكية بـ 0,9»، وعلَّق خبراء اقتصاديين على الأمر قائلين: إن ذلك «تحصيل حاصل وتأكيد لفرضية ضعف أو تراجع القدرة الشرائية للأسر، فضلا عن تراجع القدرة على الادخار». مرة أخرى تتدفق مبالغ الزيادات في أجور الموظفين- ات إلى جيوب مالكي مؤسسات الإقراض التي تمتص دماء وعرق الموظفين- ات.

من أجل مطالب عامة وشاملة

كل المطالب ذات الأثر المالي، سواء عن طريق الزيادة المباشرة في الأجر أو عن طريق الترقيات وتسوية بعض الملفات الفئوية، هي زيادات زائلة على المدى القريب، ولن تستطيع تدمير استراتيجية الدولة القائمة على تحميل الشغيلة

التتمة في الصفحة 07

هل تكفي «المطالب ذات الأثر المالي» لتحسين الدخل؟

تتمة ص 06

بقلم، شادي الجبالي

وعموم الكادحين/ات كلفة تنمية اقتصادية يستأثر بثمارها القطاع الخاص، وهو ما تسميه التقارير الصادرة عن مؤسسات الدولة: «تحريك عجلة الاقتصاد».

كما ورد أعلاه مطلب الزيادة في الأجر مطلب عادل ومشروع، ومدخل لإنماء الدخل، ولكنه مجرد مدخل وليس حلا جذريا. كما أنه يشكل أحد محاور التعبئة النضالية والنقابية، ولكن الاقتصار عليه يؤدي إلى إبطال مفعوله بإجراءات مضادة (وردت أعلاه)، كما يؤدي إلى سكوت الشغيلة ونقاباتهم- هن عن السياسة العامة للدولة و(الرأسماليين) التي تدمر قدرتنا الشرائية. وما يؤكد قبول قياداتنا النقابية بتلك السياسة هو ما ورد ضمن التزامات الطرفين في محضر اتفاق 23 يوليوز 2023، حيث التزمت قياداتنا ب»مساهمة الشركاء الاجتماعيين في مختلف مراحل تنزيل إصلاح المنظومة الصحية بتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية».

وبدل مطالب مجزَّأة، قد تحقق بعض المكاسب الآنية التي يسهل على الدولة استردادها، نتقدم بما نراه يمكن أن يشكل أرضية مطالب إجمالية وذات طابع موحِّد لكل الشغيلة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخصوصي، وفي نفس الوقت مطالب تشكل أرضية التقاء نضالي ومطلبي مع جميع شرائح الشعب الكادح:

* الدفاع عن الطابع المجاني والعمومي لخدمات الصحة والقطع مع سياسة التسليع والخصخصة وكل أشكال دعم القطاع الخدماتي الخصوصي (من تعليم وصحة وإسكان) والتراجع عن الشراكة قطاع عام- قطاع خاص والتدبير المفوض، وفرض ضرائب تصاعدية على المصحات الخاصة ورفع السر التجاري عن حساباتها البنكية ووضعها أمام الرأي العام، في أفق تأميم شامل للقطاع.
* الدفاع عن الشغل القار سواء في القطاعات العمومية (موظفين- ات أو عمال- ات الحراسة والنظافة... إلخ)، أو في القطاع الخاص.
* النضال من أجل زيادات عامة في الأجور تواكب موجة التضخم الطيار ومن أجل سلم متحرك للأسعار والأجور ووقف تخريب أنظمة التقاعد.
* النضال من أجل إسقاط بند التقشف الدستوري؛ أي الفصل 77 من دستور 2011، الذي يمنح للحكومة حق فيتو/ رفض "المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود».
* النضال من أجل الحريات النقابية وحق الإضراب.

****

- https://www.almounadila.info/archives/24150.
- https://www.almounadila.info/archives/18474.
- https://www.almounadila.info/archives/23937.
- بلاغ التنسيق النقابي الوطني (ست نقابات) بتاريخ 25 يوليوز 2024.
- https://www.almounadila.info/archives/23937.
- https://www.almounadila.info/archives/11728.
- https://www.cese.ma/media/2022/11/صدمة-التضخم-المسجلة-مؤخرًا-والقدرة-الشرائية.pdf.
- https://tinyurl.com/mt59eknt.

النضال العمالي ومجالسنا الجماعية النموذجية... حالة إضراب عمال مناجم ببوازار(إقليم ورزازات)، والدرع الأصفر وكدية عيشة، (عمالة مراكش)

بقلم محمد أمين الجباري

منذ منتصف شهر يوليوز 2024 يواصل 325 عاملا منجميا (254 بمنجم بوازار بورزازات، و71 بمنجمي الدرع الأصفر وكدية عيشة بمراكش) في شركة المناولة «طوب فوراج» لدى فرعين لمجموعة شركة «مناجم» (MANAGEM) احتجاجهم إلى غاية اليوم، وذلك بسبب:

- عدم توصل كل عمال الشركة، بأجورهم لشهر يونيو 2024؛
- توقف استفادة العمال وأسرهم من التغطية الصحية منذ فاتح يوليوز 2024؛
- حرمان أطفالهم من منحة عاشوراء (ألعاب وهدايا...)، ومن المخيم الصيفي (وقد كانت هذه المنحة والمخيم مكسبا لهم لعدة سنوات) دون باقي أطفال العمال بشركات المناولة الأخرى وبالشركة الأصلية بالمنجم؛
- عدم تسوية مستحقات منحة الأقدمية...

وطيلة مدة الاحتجاج الطويلة (عشرة أسابيع)، وجه العمال نداءات طلب مساندة وتضامن متكررة إلى عدة منظمات ومناصرين لحقوق العمال. ونظموا وقفات احتجاج واعتصامات شبة يومية أمام ساحة إدارتي الشركتين بمنجمي بوازار والدرع الأصفر، إلى أن أعلنوا العزم على تنفيذ اعتصام رفقة أطفالهم أمام منجم بوازار ومنجم الدرع الأصفر، مدة أربعة أيام في الأسبوع من 16 إلى 22 شتنبر 2024. وهو ما أرادوه خطوة تصعيد أولى، لمواجهة أسلوب الآذان الصماء من المشغل ومن السلطات، وسعيهم إلى إنهاك العمال للتخلص منهم (طردهم دون تبعات...)، ولأن تمدرس أطفالهم هذا العام، حوالي 1000 طفل، مهدد بالضياع؛ بل إن أسرهم مهددة بالتشرد والضياع...

لكن أجهزة الدولة بإقليمي ورزازات وزاكورة تجندت لمنع نقلهم وتنقلهم نحو المنجم، ما اضطرهم إلى التنقل رفقة أطفالهم، منذ الصباح الباكر يوم الثلاثاء 17 شتنبر 2024، على الأقدام. منهم من سار حوالي 40 كلم، ما عرض صحة وسلامة وحياة العمال وأطفالهم للخطر، قبل أن تفرض عليهم السلطات العودة نهاية النهار إلى ديارهم مقابل وعود باجتماع بالعمالة مساء الخميس 19 شتنبر 2024، سيحمل «حلولا تنال رضى العمال» على حق قول السلطات...

التتمة في الصفحة 08

النضال العمالي ومجالسنا الجماعية النموذجية...
حالة إضراب عمال مناجم ببوازار(إقليم ورزازات)، والدرع الأصفر وكدية عيشة، (عمالة مراكش)

تتمة ص 07

بقلم محمد أمين الجباري

وهذا ما جعل هذا المشكل الاجتماعي الخطير، «نزاع الشغل» هذا، تتناقله عدد من وسائل الإعلام؛ بل تم طرحه بالبرلمان من طرف عضو به من تازناخت منذ بداية الاحتجاج. وهي «التفاتة» لرفع العتب لا اكثر، لم يُتبعها البرلماني لا بزيارة للعمال ولا بدعم فعلي ولو من بعيد.

أما المجالس المحلية المنتخبة، التي يوجد العمال وأسرهم بترابها، مثل: جماعة البليدة، جماعة أكدز، جماعة وسلسات، جماعة تازناخت، جماعة سعادة، جماعة أولاد ادليم...، فلم تبادر إلى أي تضامن أو مساندة للعمال وأسرهم، وكأنهم لم يأخذوا علما بمحنتهم. يبدو أن المجالس المنتخبة تجاهلت المشكل، لتسهم في بقائه بعيدا عن اهتمامات أسر العمال والسكان والرأي العام المحلي والوطني. وهذا بالضبط ما يريده أرباب العمل وأجهزة الدولة عند نشوب أي «نزاع شغل».

والمفترض أن تكون هذه المجالس وأعضاؤها أول متضامن ومساند للعمال في محنتهم هاته، فهؤلاء العمال وأفراد أسرهم من صوت في الانتخابات، وسيلةً لتحسين الوضع واتقاء تدهوره، وتلقي العون بوجه محن الحياة. وما أنزل بهم المشغل واحد من تلك المحن، يستدعي رفع الظلم والحيف الذي ينيخ بكلكله عليهم... ما تقوم به المجالس المنتخبة، في حالتها الراهنة، هو تيسير سبل الأرباح للرأسماليين، بتمكينهم من الأراضي بأثمان بخسة، وإتاحة الخدمات لهم من كل نوع، بمبرر «تشجيع الاستثمار»، والتغاضي عن الأضرار التي يلحقونها بالبيئة وبمناطق سكن الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

إن ما يفسر موقف المجالس المنتخبة وأعضائها من العمال في معركتهم هاته، هو كون هؤلاء الأعضاء لا يمثلون العمال، فهم أعضاء في أحزاب غير عمالية؛ أحزاب تكذب على العمال فيما هي تخدم مصالح أعدائهم. لم يتمكن بعد عمال المغرب وعاملاته من بناء حزبهم الخاص بهم المدافع عن مصالحهم، حزب من القوة بحيث يستطيع العمال من خلاله انتخاب ممثلين إلى المجالس الجماعية ومختلف المؤسسات الأخرى (برلمان...) يدافعون فيها عن مصلحة طبقتهم، ويقفون من خلالها إلى جانب ضحايا القهر الطبقي، لا سيما في حالة «نزاع شغل».

إن الرؤية السائدة في النقابات العمالية، التي تحصر اهتمامها في الشأن المهني في مكان العمل، متجاهلة مناحي حياة الشغيلة الأخرى، من خدمات عامة، صحة وسكن وتعليم وترفيه، ومحيط حياة سليم، ووضع النساء الأسوأ، رؤية قاصرة تستدعي تغييرا جذريا. يجب أن يفكر الشغيلة في أوضاعهم الحياتية بكامل أبعادها، ويحددوا مطالبهم بشأنها برؤية شمولية، وينظموا انفسهم، بمختلف الأشكال، من نقابات وجمعيات، ويتزودوا بحزبهم السياسي، يكون أداة يخوضون بها غمار المعارك من اجل تغيير عميق للوضع المفروض عليهم، تغيير يفتح السبيل إلى مجتمع بلا استغلال وبلا قهر، مجتمع سعادة الجميع.

ولتوضيح ما يمكن لمجلس جماعي أن يقوم به خلال «نزاع شغل»، نقدم مثالان من تاريخ نضالات الحركة العمالية العالمية في مقال بعنوان **«مجلسان بلديان نموذجيان» (مأخوذ من «نظام العمل المأجور، مقالات من جريدة «ذي ليبور ستاندارد» (1881)).**

****

مجلسان بلديان نموذجيان

بقلم؛ ف. إنجلز

وعدنا قراءنا بإخبارهم بمجريات الحركة العمالية سواء في انجلترا أو خارجها. وقد سنحت لنا، من حين لآخر، فرصة عرض بعض الجديد عن أمريكا. وتسنح، حاليا، فرصة لإطلاع القراء على بعض الوقائع من الحياة الفرنسية، وقائع مهمة لدرجة أنها تستحق عرضها في أعمدتنا الرئيسية.

لا يوجد في فرنسا نظام التصويت المتنوع الذي لا يزال قائما في انجلترا. فهناك لا فرق بين نظام التصويت في انتخابات البرلمان وانتخابات الهيئات البلدية، فالقاعدة في كل حالة هي الاقتراع العام العلني بواسطة أوراق التصويت. وعندما تشكل حزب العمال الاشتراكي في فرنسا، قرر تقديم مرشحين عمال في الانتخابات، لا إلى البرلمان وحسب، بل حتى إلى جميع الهيئات البلدية. وكانت النتيجة، عند تجديد المجالس البلدية مؤخرا، يوم 9 كانون الثاني / يناير من العام الجاري، أن فاز هذا الحزب العمالي الفتي في عدد كبير من المدن الصناعية، وكذا في جملة مناطق ريفية ولا سيما المنجمية. ولم يتوفق في إنجاح بعض المرشحين وحسب، بل ظفر أيضا في بعض الأماكن بأغلبية المقاعد، بل أن أحد المجالس، كما سنرى فيما بعد، قد تألف كليا من عمال.

قبل تأسيس «The Labour Standard (ذي ليبور ستاندارد) بفترة وجيزة، أضرب عمال المصانع في مدينة روبيه الواقعة على حدود بلجيكا. وسرعان ما أرسلت الحكومة القوات المسلحة إلى هذه المدينة، وحاولت في الآن ذاته، بمبرر استتباب النظام، الذي لم يكن مهددا بتاتا، أن تستفز المضربين إلى القيام بأعمال تكون ذريعة لتدخل القوات المسلحة. ولكن العمال التزموا الهدوء، وما ساعدهم بصورة رئيسية على مقاومة كل استفزاز إنما هو نشاط المجلس البلدي الذي يتألف بأغلبيته من العمال. فقد عُرضت أسباب الإضراب في المجلس، فناقشها بتفصيل، وبالتالي، واعترف بصواب مطالب المضربين، واتخذ فضلا عن ذلك إجراء فعليا، إذ قرر اعتماد مبلغ 50000 فرنك أو 2000 جنيه سترليني لمساعدة المضربين. ولكن هذه الإعانة لم تُدفع، وذلك لسبب واحد هو اعتراض المحافظ عليها. إذ أن المحافظ يملك، بموجب القوانين الفرنسية، حق تعليق أي قرار للمجالس البلدية إذا اعتبر أن هذه الاخيرة قد تجاوزت صلاحيتها. ومع ذلك، كان للدعم المعنوي الكبير الذي قدمه المجلس البلدي هذا للمضربين قيمة خارقة بالنسبة للعمال.

في 8 حزيران / يونيو، طردت الجمعية الصناعية المنجمية في كومانتري، وسط فرنسا (محافظة آليه)، 152 عاملا رفضوا الخضوع لشروط عمل أسوأ. وكان هذا الإجراء ضمن نظام مستعمل في الآونة الأخيرة لإدخال تدريجي لظروف عمل أسوأ، فأضرب جميع عمال المناجم، وعددهم قرابة 1600. وفورا، أرسلت الحكومة القوات المعتادة بقصد ترهيب الشغيلة واستفزازهم . لكن المجلس البلدي لهذه المدينة تبنى على

التتمة في الصفحة 09

تتمة ص 08

النضال العمالي ومجالسنا الجماعية النموذجية... حالة إضراب عمال مناجم ببوازار(إقليم ورزازات)، والدرع الأصفر وكدية عيشة، (عمالة مراكش)

بقلم محمد أمين الجباري

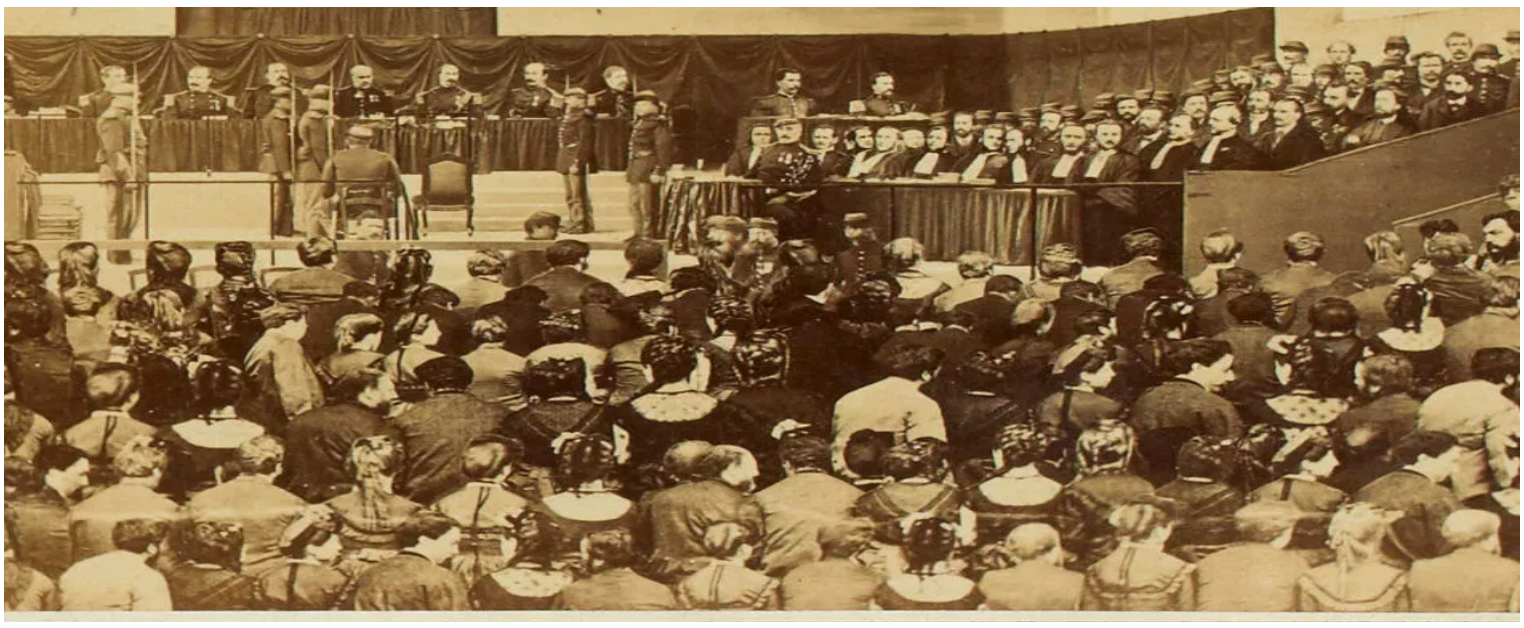

الفور قضية العمال. ففي اجتماع 12 حزيران / يونيو (وكان، فضلا عن ذلك، يوم أحد) اتخذ القرارات التالية:

-1 - بما أن المجتمع ملزم بأن يؤمن معيشة أولئك الذين يضمنون بعملهم معيشة الجميع، وبما أن الدولة ترفض أداء هذا الواجب، فإن البلديات ملزمة بالقيام به؛ إن المجلس يقرر تقديم قرض بمبلغ 25000 فرنك (1000 جنيه سترليني) بضمانة أكثر المواطنين يسرا؛ غاية هذا المبلغ مساندة عمال المناجم المضطرين للإضراب عن العمل بسبب طرد 152

من رفاقهم من غير حق.

قرار متخذ بالإجماع، ولم يعترض عليه غير رئيس البلدية.

-2 - بما أن الدولة، ببيعها ملكا قيما للشعب، هو مناجم كومانتري، لشركة أسهم، قد وضعت الشغيلة العاملين هناك تحت رحمة الشركة المعنية؛ وبما أن الدولة كانت بالتالي ملزمة بالحرص على ألا يبلغ ظلم الشركة للعمال، في أسوأ الأحوال، حدا يهدد وجودهم بالذات؛ وبما أن الدولة بوضعها القوات المسلحة تحت تصرف الشركة أثناء الإضراب لم تحافظ على حيادها، بل وقفت أيضا إلى جانب الشركة،

فإن المجلس يطالب، باسم مصالح الطبقة العاملة الملزم بالدفاع عنها، نائب محافظ الإقليم:

1 - بأن يسحب على الفور القوات المسلحة التي ليس وجدوها هنا سوى استفزازا مباشرا؛

-2 بأن يتدخل لدى مدير الشركة ويجبره على إلغاء الإجراء الذي سبب الإضراب.

قرار متخذ بالإجماع.

ومخافة أن يسبب فقر البلدية فشل الاقتراض المصادق عليه أعلاه، اتخذ المجلس قرارا ثالثا، بالإجماع كذلك، يقضي بفتح باب التبرعات لصالح المضربين، وطلب من جميع البلديات في فرنسا أن تساهم في تقديم مساعدة مالية لنفس الغاية.

وهكذا نرى هنا نتائج واضحة لاشتراك العمال، لا في البرلمان وحسب، بل أيضا في الهيئات البلدية وغيرها من الهيئات. وكم من الإضرابات في انجلترا يمكن أن تنتهي بنتيجة مغايرة تماما لو حظي العمال بتأييد المجلس البلدي المحلي! إن المجالس البلدية والمحلية، المنتخب معظمها في انجلترا من قبل العمال، تتكون في الوقت الحاضر، وبوجه الحصر، من أرباب العمل وعملائهم المباشرين وغير المباشرين (المحامين، الخ)، وفي أحسن الأحوال من أصحاب الدكاكين.

عندما يحدث إضراب أو إغلاق، تستخدم السلطات المحلية على الفور كل قوتها المعنوية والمادية لصالح أرباب العمل وضد العمال؛ ويُستخدم البوليس، الذي تدفع رواتبه من جيوب العمال، لنفس الغرض الذي تستخدم له القوات المسلحة في فرنسا، ونعني بذلك أنه يستفز العمال لدفعهم للقيام بأعمال غير شرعية بقصد ملاحقتهم.

إن السلطات المدعوة إلى تنفيذ القانون بصدد الفقراء، ترفض على العموم أن تقدم أي مساعدة لأولئك الذين هم برأيها ملزمون بالعمل بغض النظر عن كل شيء. وهذا بالذات ما كان ينبغي توقعه. فمن وجهة نظر أبناء تلك الطبقة التي يصبر العمال على وجود ممثليها في هيئات الادارة المحلية، ليس الإضراب إلا فتنة ضد النظام الاجتماعي القائم، واعتداء على حق الملكية المقدسة. ومن جراء ذلك، سينصب دائما كل نفوذ السلطات المحلية الهائل، المعنوي والمادي، على تأييد أرباب العمل طالما تقبل الطبقة العاملة انتخاب أرباب عمل وممثلي أرباب عمل إلى الهيئات المحلية المنتخبة.

نحن نأمل أن يفتح نشاط هذين المجلسين البلديين الفرنسيين عيون الكثيرين. تُرى هل يقولون على الدوام، قاصدين أيضا العمال الانجليز، أن هذه الأمور تسير على نحو أحسن في فرنسا»؟ إن الطبقة العاملة في انجلترا، مع منظماتها العريقة والقوية، مع حرياتها السياسية القديمة، مع تجربتها خلال سنوات وسنوات في حقل النشاط السياسي، تتمتع بأفضليات هائلة قياسا بعمال أي بلد من بلدان القارة. ولكن الألمان أوصلوا إلى البرلمان 12 ممثلا عن العمال، وللعمال، كما في فرنسا، الأغلبية في كثير من المجالس البلدية. صحيح أن حقوق العمال الانتخابية في انجلترا محدودة، ومع ذلك تشكل الطبقة العاملة أغلبية السكان في المدن الكبيرة وفي المناطق الصناعية. يكفي أن تريد هذه الأغلبية الكامنة حتى تجعل من نفسها سلطة بالفعل في الدولة، سلطة في جميع الأماكن التي يتركز فيها السكان العمال. وإذا تمثل العمال تمثيلا لائقا في البرلمان، وفي المجالس البلدية، وفي مجالس الوصاية المحلية، كم سيلزم من وقت ليكون ثمة أيضا رجال قضاء من العمال بمقدورهم أن يضعوا العصي بين أقدام أولئك الموظفين المغرورين والأغبياء الذين يستبدون بالجماهير الشعبية في كثير من الأحيان؟

ذي ليبور ستاندارد 25 حزيران / يونيو 1881

مدن المهن والكفاءات: مشتل يد عاملة لخدمة المقاولات (حوار)

تقديم موقع جريدة المناضل- ة

في سنة 2020، أطلقت عملية إنشاء «مدن المهن والكفاءات». بدأت العملية بإنشاء 9 مدن وفق الجدول التالي:

- سوس- ماسة : بداية شهر فبراير2020؛
- الرباط- سلا- القنيطرة والشرق : قبل نهاية شهر مارس 2020؛
- العيون- الساقية الحمراء : قبل نهاية شهر أبريل 2020؛
- طنجة- تطوان- الحسيمة وبني ملال- خنيفرة قبل نهاية شهر يونيو 2020؛
- فاس- مكناس وكلميم- واد نون والدار البيضاء- سطات قبل نهاية شهر دجنبر 2020.

بالنسبة للمدن الثلاث الأخيرة، والمتعلقة بجهة مراكش- آسفي وجهة درعة -تافيلالت وجهة الداخلة- وادي الذهب، ستنطلق أشغال البناء الخاصة بها خلال الفصل الأول من عام 2021.

يندرج إنشاء هذه المدن ضمن ما يُسمّى «خارطة الطريق الجديدة الخاصة بتطوير قطاع التكوين المهني، إلى إحداث جيل جديد من المؤسسات التكوينية، يمكن من تعزيز قابلية تشغيل الشباب، ويرفع من تنافسية المقاولات، ويحفز خلق القيمة على المستوى المحلي».

لكن الغاية الأساسية وراء هذه العبارات هي مواكبة تعزُّز القطاع الخاص/ الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، عبر توفير يد عاملة مؤهَّلة. إذ من بين الانتقادات التي يتقدم بها القطاع الخاص ومؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هو تخلُّف التكوين مقارنة بمتطلبات سوق الشغل، لذلك يطالب كل

هيكلة التكوين ليكون قادرا على تل

ما أورده موقع مكتب التكوين المهـ

«نظراً لاحتياجات سوق العم

لمتطلبات القطاعات الاقتصادية

المكتب إجراءاته وموارده حول:

تشغيل الشباب عبر اعتماد م

استجابة لحاجيات القطاعات ا

الموارد البشرية المؤهلة، ومن ث

تحسين تنافسيتها؛ 2) تقوية الكفا

المقاولات عبر تطوير النظام وتوف

مستمر». أي أن الهدف ذا الأولوي

المقاولات، وليس الباحثين- ات

وفي سياق إعادة الهيكلة هذ

المدن والكفاءات، فهذه الأخيرة سيجري تدبيرها بمنطق القطاع الخاص ذاته، إذ أن تدبيرها لا يجري من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بل من طرف «شركات مجهولة الاسم «ستساهم في خلق تقارب وتفاعل أكبر بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمقاولة وكذا الجهة، وسيمنح مدن المهن والكفاءات مرونة وسلاسة في التسيير، تمكنها من التكيف بشكل فعال ومتواصل مع حاجيات سوق الشغل». المرونة والسلاسة هنا تعني منح تلك المدن القدرة على تغيير البرامج والمناهج والشعب والأقطاب كلما تغيرت حاجة المقاولات، ما سيجبر المتدربين- ات على تغيير التوجهات كلما تغيرت حاجات المقاولات.

كما أن العرض التكويني المقدَّم داخل هذه المهن يُحدَّد بين القطاعات الوزارية (6 وزارات) والجهات، وبين ممثلي القطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الفيدراليات والجمعيات المهنية، شركات كبرى).

وتُعتبر مدن المهن والكفاءات هاته، مختبَرا لما يجري إعداده منذ سنوات للتعليم:

* إشراك القطاع الخاص/ الشركات في إعداد مناهج ومضامين برامج التكوين؛
* عزل التكوين التقني- المهني عن التكوين العام (الآداب والعلوم والفلسفة... إلخ). حسب موقع مدن المهن والكفاءات على النت، «الطرق البيداغوجية» هذه المدن تعتمد على «التعلم من خلال الممارسة» كونُه «يعزز تكوينا ذكيا يقوم أساسا على مقاربة تطبيقية ومواقف مهنية حقيقية... تعمل على تقريب المتدربين من العالم المهني... إلخ».

لتوضيح الظروف الملموسة التي يدرس فيها المتدربون- ات في هذه المدن، أجرت جريدة المناضل-ة هذا الحوار مع متدربة في مدينة المهن والكفاءات بأكدير. هذا نصه:

****

أين تقع مدينة المهن والكفاءات بأكادير؟

تقع مدينة المهن والكفاءات لجهة سوس- ماسة بجماعة الدراركة بمدينة أكادير، قبل مدخل الطريق السريع المؤدي إلى مراكش، أُنشئت على مساحة تبلغ 15 هكتارا.

متى تأسست؟

وُضع الحجر الأساس للمدينة بتاريخ 07 فراير 2020، واستقبلت فوجها الأول بتاريخ 04 أكتوبر 2022. وبلغ عدد متدربي هذا الفوج 1600.

من أين يأتي المتدربون- ات إلى مدينة المهن والكفاءات؟ هل يشكل بُعد مدينة المهن والكفاءات عن أماكن الإقامة مشاكل للمتدربين- ات؟

المناطق التي يأتي منها المتدربون- ات مختلفة، فهناك القادمون- ات من مدن بعيدة مثل طنجة أو مراكش وغيرها، ما يخلق بالنسبة لهم- هن مشاكل مع الدراسة بسبب النسب القليلة التي يجري قبولها في القسم الداخلي (الداخلية).

كيف تتنقلون من وإلى مدينة المهن والكفاءات؟

بالنسبة للانتقال من وإلى المؤسسة، هناك حافلة تنطلق من إنزكان أو حي السلام مباشرة إلى المؤسسة المتواجدة في بداية الطريق السريع المؤدي إلى مراكش. تنطلق الحافلة في وقت محدد، ومجرد تأخر، حتى بخمس دقائق، يفوت الطالب-ة الحافلة، ويكون مجبَرا على البحث عن وسيلة أخرى للوصول، خاصة auto stop، وفيها مخاطر عديدة بالنسبة للمتدربين- ات.

كم هي تكلفة هذا النقل؟ هل هذه الكلفة ملائمة وفي متناول جميع المتدربين- ات؟ وهل يتوفر هذا النقل طيلة أيام الدراسة؟

كلفة التنقل هي 90 درهما شهريا، مع العلم أن القادمين- ات من بعيد يؤدون 80 درهما فقط. وبالنسبة لي فإن هذه الكلفة في المتناول بالنسبة للجميع. والحافلات متوفرة طيلة أيام الأسبوع (من الاثنين حتى السبت).

لكن هناك مشكل أن نقطة الانطلاق توجد فقط في إنزكان وحي السلام. وبالتالي بالنسبة للمتدربين غير القاطنين مثلا في انزكان وحي السلام، فهم يضطرون إلى إضافة كلفة إضافية للتنقل من أحيائهم إلى نقطة انطلاق الحافلة.

مثلا حي أنزا يبعد عن مدينة المهن والكفاءات بـ 25 كلم، ويضطر القاطن بها إلى الركوب إما

التتمة في الصفحة 11

مدن المهن والكفاءات: مشتل يد عاملة لخدمة المقاولات (حوار)

تتمة ص 10

إلى إنزكان أو حي السلام، كي يتمكن من ركوب الحافلة.

ما هي ظروف وسائل النقل العمومية هذه: هل توفر الشركة الأسطول الكافي للتنقل؟ هل هناك اكتظاظ داخل الحافلات؟ هل تُسجَّل حالات تحرش تجاه الطالبات داخل الحافلات

هناك حافلتين فقط، وهي قليلة مقارنة بعدد المتدربين- ات الذي يرتفع كل سنة. وهذا يسبب اكتظاظا داخل الحافلات. أما التحرش فهو منعدم لأن الحافلة مخصصة حصر لنقل المتدربين- ات.

هل هناك داخلية؟

نعم. وأغلبية القاطنين فيها آتون من بعيد. ولكن أحيانا هناك استثناءات قد تجد متدربين قادمين من هوارة أو حي أزرو، في حين متدرب قادم من مراكش مرفوض.

أما بالنسبة لمعايير القبول في الداخلية، فمرتبطة بالحالة المادية والاجتماعية وحتى العائلية (في حالة طلاق الأب والأم).

بالنسبة للطاقة الاستيعابية، في العام الفارط كانت- على ما أظن- 400 سرير، تُقتسَم مناصفة بين الإناث والذكور. وكل غرفة بأربعة أَسِرَّة.

وفي حالة عدم الحصول على سرير في الداخلية، يضطر المتدرب المرفوض إلى كراء الشقق، ويصطدم مع مشكل الغلاء، خصوصا في مدينة مثل أكادير.

هل لدى المتردبين- ات منحة؟ ما مبلغ هذه المنحة؟ هل تُمنح للجميع أم أن هناك معايير لاستحقاقها؟ ما هي هذه المعايير؟ هل مبلغ المنحة كافٍ لتغطية مصاريف المتدربين- ات؟

ليس لدي الكثير من المعلومات حول المنحة. ولكن ما أعرفه، أن المتدرب الذي ولج المؤسسة حاملا شهادة الباك (تقني متخصص) عكس من لم يتحصل على الشهادة (تقني).

مبلغ المنحة هو 1900 درهم بالنسبة لغير القاطنين بالمدينة، و950 درهم بالنسبة للقاطنين، وتُصرف مرة كل 3 أو 4 أشهر حسب العمالة التي ينتمي إلى المتدرب. وهو مبلغ غير كافٍ خصوصا إذا كان المتدرب مضطرا إلى كراء شقة للسكن.

في موقع مدن المهن والكفاءات هناك حديث عن 13 قطب مهني وقطاعات تكوينية جديدة. ما هي هذه الأقطاب والقطاعات التكوينية؟

قطب للصناعة مع مصنع بيداغوجي، وقطب للسياحة مع فندق ومطعم بيداغوجي، وقطب للتسيير والتجارة مع مقاولة افتراضية وقطب الفلاحة مع مزرعة بيداغوجية وقطب للصحة مع وحدة للعلاج، وقطبا للبناء والأشغال العمومية، وقطب للفنون وصناعة الطباعة، وقطب رقميا وللذكاء الاصطناعي، وقطب للصناعة التقليدية، وقطب للصيد البحري، وقطب للصناعة الغذائية.

بالنسبة للتكوينات، هل تقتصر على الأساتذة، أم هناك من يقوم بها: مثلا زائرون خارج المؤسسة، مثل خبراء في التسويق أو رجال أعمال أو مهنيين؟

بالنسبة للتكوين يتكلف به أساتدة- ات ذوو خبرة في الميدان، أي سبق لهم الاشتغال في قطاع من القطاعات التي نتلقى فيها التكوين، خصوصا في مجال التواصل. ويجتاز المكوِّنون اختبارا قبل قبولهم في المؤسسة.

ما هي الشعبة أو القطب الأكثر استقطابا للمتدربين والمتدربات في مدينة المدن والكفاءات بأكادير؟ بكم تقدِّرين عدد الخريجين والخريجات من مدينة المدن والكفاءات بأكادير؟

بالنسبة للشعبة الاكثر استقطابا للمتدربين هاد السنة هي الـ comptabilité et gestion. اما عدد الخريجين ربما يصل 2000 متدرب فالسنة.

بالنسبة للتداريب: هل تقتصر على التداريب داخل مدينة المدن والكفاءات، أم هناك تداريب خارجها؟ هل تكون هذه التداريب خارج المؤسسة طيلة سنتي التكوين؟ أم تكون في آخر مدة التكوين؟ هل تلك التداريب مؤدى عنها، أي أنه عندما تتدربين (ستاج) عند مؤسسة هل تتلقين مقابلا ماليا، أم أن الأعمال التي تؤدينها أثناء التدريب مجانية؟

أغلب التداريب يجري خارج المؤسسة. ومدتها تختلف حسب التخصص، وقد تكون في أثناء التكوين، أو في نهاية السنة الدراسية.

لا نتلقى أي تعويض مقابل هذه التداريب. المكوِّنون هم من يلقون ذلك التعويض. وإذا كان التكوين داخل مدينة أكادير فنحن كمتدربين لا نؤدي أي شيء، ولكن إذا كان خارج أكادير نؤدي مبلغ التأمين.

آخر سؤال: هل يجد جميع المتدربين فرص شغل بمجرد تخرجهم؟ أم أن هناك صعوبات في ذلك؟

بعد التخرج، يضطر المتدرب إلى اجتياز فترة تدريب أخرى قبل الحصول على فرصة شغل. وهناك حالات تتوسط فيها مؤسسة مدن المهن والكفاءات في الحصول على شغل.

مستجدات نضال عمال مناجم بني تجيت

تقديم موقع المناضل- ة

يستمر العمال المنجميون في تشغيل منجمي الوسط وبني عروس في بلدة بني تجيت- إقليم فكيك وتسييرهما ذاتيا. بدأت هذه الخطوة النضالي منذ منتصف شهر غشت 2024، وتمكن العمال عبر هذا التشغيل الذاتي للمنجمين من ضمان استمرارية عملهما وفي نفس الوقت توفير الشغل لسكان منطقة معروفة بنسب بطالتها المرتفعة. تعمل الدولة على وأد هذه الخطوة النضالية في مهدها، وفي نفس الوقت هناك تعتيم إعلامي، وغياب تضامن مع معركة العمال تلك. للتعريف أكثر بهذه المعركة أجرينا حوارا مع أحد مناضلي بلدة بلني تجيت. هذا نصه.

بخصوص احتلال المناجم، الأمر في حاجة للتدقيق أكثر: تاريخ احتلال المنجمين؟ كيف جرى تقرير خطوة الاحتلال تلك: هل عُقِد اجتماع؟ أم أن ذلك جرى بشكل عفوي ؟

بالنسبة للمنجم الأول (منجم للوسط) تم احتلاله بشكل عفوي من طرف بضعة أشخاص لا يتجاوزون الثلاثين شخصا، و ذلك قبل استشهاد العامل بأسابيع قليلة، لكن استشهاد العامل وتنكُّر أصحاب منجم الوسط له، وادعاؤهم أن ذلك المنجم عشوائي لا مالك له... كل ذلك جعل أعداد العمال تتضاعف بشكل كبير مباشرة بعد تأبين العامل الشهيد حتى جاوز عددهم خمسمائة عامل.

بالنسبة للمنجم الثاني، تم احتلاله قبل ثلاثة أسابيع من طرف ضحايا خوصصة جبل بوعروس الذين صادرت الدولة مناجمهم لتمنحها للشركة فأصبحوا مشرَّدين، وهكذا حدد هؤلاء موعدا واجتمعوا لمفاوضة أصحاب الشركة، واستمرت اجتماعاتهم لمدة يومين ونصف قبالة مقهى أحد مالكي الشركة، وعندما تشبث مالكو الشركة باحتكار استغلال جبل بوعروس وهددوا من يشتغل هناك بالمتابعة، لم يتوصلوا لحل فانطلقت الجموع من مكان الاجتماع نحو المنجم في وضح النهار وقامت باحتلاله والعمل فيه إلى يومنا هذا.

هل من مستجدات بخصوص هذه الخطوة النضالية؟

لقد شرعت السلطة ببني تجيت في تاكتيك «محاصرة التجار» لإيقاف عملية التسويق؛ قبل يومين جرى حرمان تاجر من جواز المرور بشاحنة محملة بالمعادن، و قبل ذلك اقتحمت عناصر القوات المساعدة والدرك الملكي ورشة توضع بها المعادن (كاراج) تعود لأحد التجار، فأحضروا شاحنة و بدأوا في شحن المنتوج غير أن شباب البلدة هاجموهم بالحجارة وفرضوا عليهم الانسحاب... ولا تزال الأوضاع جد متوترة هذا المساء [18 سبتمبر 2024]

السلطة الآن وكاديطاف تمنعان تسويق المعادن ببني تجيت و ذلك أمر سيشعل الأوضاع و يؤججها في الأيام القليلة المقبلة.

بالنسبة للتجار الذين تحدثتَ عنهم أعلاه: هل يقومون بشراء المادة المستخرَجة من العمال؟ كيف يجري تقييم سعر المادة المستخرَجة؟ وأين يسوقون تلك المادة؟

العمال يسوقونها محليا للتجار الصغار (سمارة عند التجار الكبار يجمعون لهم المنتوج مقابل نسبة متفق عليها)، بالأثمنة المتداوَلة محليا من ست حتى عشرة دراهم للكيلوغرام الواحد، و التجار الكبار الذين يجمعون كميات كبيرة يحصلون على رخصة من كاديطاف وينقلونها للدار البيضاء غالبا.

يُقيَّم المنتوج حسب جودته ، المنتوج الجيد بعشرة دراهم. بعد تنقيته ونقله إلى الدار البيضاء يبيعونه بأزيد من خمسة وعشرين درهم للكيلوغرام حسب ثمنه في البورصة وجودته من خلال التحاليل... وقد يبلغ ثمنها أحيانا أزيدَ من خمسين درهما للكيلوغرام... إنها عملية يغتني منها الوسطاء والتجار الكبار، ولا يتبقى للعمال سوى الفتات لسد الرمق.

لكن حاليا بعد احتلال المناجم من طرف العمال والصناع المنجميين، هل لا يزال التجار الكبار برخصة من كاديطاف يشترون المنتوج من صغار التجار الذين يشترونها بدورهم من العمال المحتلين للمناجم؟

حاليا، امتنعت كاديطاف عن تسليم رخصة نقل المعادن لأول مرة. ومالِك الشاحنة قدم التزامات من طرف بعض مالكي المناجم تفيد أنه اشترى المنتوج من مناجمهم وليس من المناجم موضوع الأحداث الأخيرة.

المعادن التي صودرت من قَبل، صادَرها الدرك مباشرة من تجار صغار، أما الآن فهذه هي المرة الأولى التي ترفض كاديطاف تسليم الرخصة لتاجر كبير، إذ أن أصحاب المنجم موضوع الحدث هم كذلك تجار كبار وأحدهم عضو بالمجلس الإداري ممثلا لمنطقة كاديطاف... لذلك هم يجربون جميع الطرق لأنهم لا يريدون لمنافسهم أن ينتعش على حساب أزمتهم.

ورد في بيان نقابة العمال الصناع والعمال المنجميين» ما يلي: «تحذيره من إيقاف المتفجرات»... هل يستعمل العمال المحتلون للمنجم حاليا المتفجرات؟ وهل كانوا يتسلمونها من كاديطاف طيلة فترة الاحتلال، أم أنهم كانوا ينقبون بوسائل تقليدية؟

في المناجم المحتلة يصعب استعمال المتفجرات نظرا لكثرة العمال، لذلك فإنهم يشتغلون بطريقة تقليدية لا يستعملون متفجرات...

كل ما في الأمر أن مالك المنجم الثاني الذي تم احتلاله هو ممثل الإقليم في المجلس الإداري لكاديطاف، لذلك يحاول إيقاف التسويق وإيقاف الإنتاج في جميع المناجم حتى يجدوا له حلا بمنجمه.

هل يمكن لهذه الإجراءات أن تجعل معركة العمال والصناع المنجميين تختنق؟

لا، بالعكس هذه الإجراءات ستؤجج الوضع، لأنهم أساؤوا التقدير بنهجهم هذا الأسلوب: لقد كان المشكل في منجمين فقط، وإذا ما توقف السوق سيصبح المشكل في كل المناجم، حتى المناجم البعيدة سوف يحتج مالِكيها لأنهم سيتضررون من هذه الإجراءات لكونها عامة ستشمل الجميع.

يبدو أن مكتب النقابة قد غير موقفه شيئا ما، فالبيان الأخير الصادر عن مكتب نقابة العمال الصناع والعمال المنجميين- الاتحاد المغربي للشغل، طالب «بفتح باب رخص الاستغلال المنجمي التقليدي من طرف كاديطاف» وقرر «خوض اعتصام إنذاري أمام كاديطاف ابتداء من يوم 18 سبتمبر 2024». في رأيك لماذا؟

نعم، لأنهم انتهازيون، وقد أدركوا خطورة التجديف ضد التيار. لكن يجب الانتباه إلى نقطتين جوهريتين. النقطة الأولى أن البيان صدر بعد تملص كاديطاف من عملة شراء المنتوج المعدني، لذلك فهو يتضامن مع الوسطاء المحليين وليس مع العمال الذين يخوضون خطوة احتلال المنجَمين؛ لذلك (وهذه هي النقطة الثانية) لم يتضمن البيان أي تضامن مع العمال المنجميين

التتمة في الصفحة 13

تتمة ص 12

مستجدات نضال عمال مناجم بني تجيت

الذين لا يزالون يخوضون خطوة احتلال المناجم وتسييرها لحدود الساعة.

ما هي الفئات المنتمية لهذه النقابة؟ هل هناك من العمال الذين احتلوا المنجمين من هو منخرط في تلك النقابة؟

أبدا، هذه النقابة حديثة التأسيس لها شهرين فقط من العمل، ومن فيها هم باطرونا وأتباعهم.

هل هناك تفكير لمساندة المناجم المحتلة شعبيا عبر الضغط على السلطات للكف عن مصادرة المنتوج، ولما لا ملف مطلبي حول موضوع المناجم يتضمن تلك النقط التي انهيتّ بها حوارك السابق مع موقع جريدة المناضل- ة.

المشكلة صراحة أن الجسد النضالي بالبلدة وقع فيه شرخ مباشرة بعد بداية هذه الأحداث بسبب ردود الأفعال المتناقضة... لكننا نستجمع قوانا لننهض من جديد. خصوصا أن اليوم تشهد البلدة يشهد هذا اليوم ثلاث أشكال نضالية، إلى جانب اعتصام العمال المنجميين، هناك أيضا اعتصام نساء قصر بني تجيت ببهو الجماعة للمطالبة بتعبيد الطريق وربط المدرسة بالكهرباء، واعتصام معطلين من حاملي الشهادات أمام دائرة بني تجيت للمطالبة بالحق في الشغل والعيش الكريم.

ما موقف السكان من المعركة؟ هل هناك تعاطف؟ هل هناك سعي لحفز تضامن؟

نعم هناك تعاطف كبير، وأكثر من نصف الساكنة يشتغل بالمنجمين الذين تمت السيطرة عليهما... إضافة إلى أن البلدة عرفت رواجا اقتصاديا كبيرا وانخفضت نسبة العطالة إلى أكثر المستويات تاريخيا... فالمنجم مليء بالشباب العاطلين والشيوخ والنساء أيضا. «كلشي خدام».

ما الخطوات النضالية القائمة حاليا في البلدة؟

صبيحة 19 سبتمبر 2024، هناك حوار مع السلطة بخصوص التسويق معضَّد باعتصام عدد كبير من العمال و التجار (قرابة مئة شخص). وتم التداول في نتائج الحوار التي لم تكن مُرضية.

الحوار أجاب عن نقطة المتفجرات حيث وعدت السلطة بإحضاره يوم الاثنين القادم، لكن مشكل التسويق لا يزال قائما، بحيث صرحت السلطة أن المعادن المستخرَجة من المناجم المحتلة يُعتبر شراؤها شراءً للمسروق، بينما تشبث التجار باستحالة تمييز هذه المعادن عن معادن بقية الجبل، و نشبث العمال بكون هذه المعادن غير مسروقة، بل هي منتوج مشروع حصلوا عليه بعرق جبينهم بعد دخولهم لهذه المناجم ردا على خوصصة جبل بوعروس الذي يعتبر مصدر عيشهم .

تقرر تعليق الاعتصام حتى الساعة الخامسة. سيجتمع المنجميون للاستمرار في التداول حول الخطوات العملية. هناك من اقترح اعتصام ومن اقترح مسيرة وآخرون اقترحوا إضرابا عاما بالبلدة.

20 سبتمبر 2024: يوم نضالي حافل ببني تجيت

بقلم، أوعبو المنابهي

شهدت بلدة بني تجيت يوما نضاليا حافلا ضم العمال المنجميين والصناع المنجيين التقليديين وصغار التجار المتضررين من توقيف منح رخص الاتجار بالمعدن المستخرَج من المناجم ومصادرة المنتوج من طرف فرق الدرك الملكي.

هذا هو اليوم الرابع من الاحتجاجات في البلدة وجاء بعد عقد تفاوض بين التجار الصغار والعمال المنجميين من جهة والسلطات المحلية يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤، وكانت خلاصاته: الاتفاق حول المتفجرات والتزام السلطة بإحضارها يوم غد الاثنين (٢٣ سبتمبر)، وبالنسبة للتسويق طالبت السلطة بتوقفه إلى حين إيجاد حلول لهذا الوضع الذي يعيشه القطاع، وهذا ما أدى إلى استمرار الاحتجاج.

أطلق شباب البلدة المناضلين دعوةً للالتحاق بالاحتجاج هذا نصها: «إلى جميع المتضررين مما آل إليه القطاع المنجمي ببني تجيت... تعلمون أن القطاع المنجمي يشكل عصب الحياة ببلدة بني تجيت، وتأزيمه يعني تضييق العيش على أغلبية السكان والحكم عليهم بالبطالة والتشريد. لذلك، واستمرار في أشكالهم الاحتجاجية، قرر المنجميون بشكل ديمقراطي جعل يوم غد الجمعة يوم غضب ونضال ببني تجيت، فضربوا موعدا مع الجماهير غدا على الساعة الهاشرة صباحا أمام مركزية كاديطاف لخوض تظاهرة احتجاجية يليها اعتصام مفتوم حتى تحرير السوق وتحقيق بقية مطالب المنجميين عامة».

أطوار اليوم الاحتجاجي

انطلقت المسيرة من أمام كاديطاف من معتصم المنجميين إلى ساحة عمومية قبالة سوق الخضر، حيث تواصل المنجميون مع السكان في وقفة تخللت المسيرة و عرفت تفاعلا كبيرا من مختلف الشرائح. بعد ذلك اتجهت المسيرة نحو دائرة بني تجيت حيث جسدت وقفة أمامها ونددت بالوضع الكارثي الذي أصبح يعيشه القطاع، بعدها عادت المسيرة إلى حيث انطلقت ليفتح الاعتصام من جديد أمام كاديطاف.

بلغ عدد المشاركين في الاحتجاج أكثر من ٢٠٠ منجمي و متضامن. وأغلب المشاركين لهم صلة مباشرة بالقطاع المنجمي بينما كان حضور الفئات الأخرى ضئيلا. أما الإطارات الحزبية والحقوقية فقد فوتت هذا العرش النضالي، في حين لم تشارك النساء رغم كثرتهن بالمنجمين المحتلي.

أما نقابة الصناع والعمال المنجميين (التابعة للاتحاد المغربي للشغل) فقد انسحبت بعد عرض نتائج الحوار، مشترِطة انخراط العمال المنجميين فيها لاستمرارها في الاتجاج!!

كان هناك حضور قمعي رافق المسيرة دون أن يتدخل.

تلمُّس طريق ديمقراطية عمالية مفتقَدة في الحركة النقابية المغربية

جرى انتداب لجنة التفاوض في اعتصام المنجميين بتطوع بعض العمال وبعض النقابيين، ولم يعترض على هذه اللجنة أحد، وعُرضت نتائج التفاوض في المعتصم أمام مقر «مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت-فكيك (كاديطاف)».

بهذا يلقن العمال المنجميون درسا بليغا في تقاليد الحركة العمالية، للقيادات النقابية التي تستأثر دوما بصلاحية التفاوض ولا تكلف نفسها عرض نتائج التفاوض على القاعدة العمالية. فلنتعلم من عمال مناجم بني تجيت .

تحديات أمام نضال المنجميين

كأي نضال يواجه احتجاج منجمي بني تجيت تحديات مرتبطة بخصوصية أوضاع اشتغال القطاع في البلدة. فالمعنيون بالموضوع فئات كثيرة

التتمة في الصفحة 14

تتمة ص 13

20 سبتمبر 2024: يوم نضالي حافل ببني تجيت

بقلم، أوعبو المنابهي

وهي الصناع المنجميون التقليديون والعمال المنجميون بمختلف فئاتهم والعمال المشتغلون ببطاقة المتفجرات والتجار الذين يعيشون من بيع وشراء المنتوج والسائقون ومالكو وسائل النقل.

أغلب المشاركين في احتجاج ٢١ سبتمبر من عمال المناجم الأخرى وبعض العمال من المنجَمين المحتلين. أما بعض العمال المشتغلين ببطاقة المتفجرات، فانسحبوا بعد الحوار باعتبار أن قضيتهم قد حلت فصار تواجدهم باهتا.

بالنسبة لأغلبية عمال المنجَمين المحتلين، باستثناء القلة، ففضلوا الرد على إيقاف التسويق بطريقتهم المعتادة باحتلال منجم ثالث واشتغلوا فيه ليلة كاملة بعد طرد أصحابه، بينما يرفضون النضال أمام كاديطاف خوفا من مباغتة الدولة لهم واعتقال بعضهم. وطلبوا من المنجميِّين الالتحاق بهم والنضال بالجبل من أمام المنجَمَين... لكن هذه الفكرة لم تحقق- لحدود اللحظة- إجماع.

كما أن الفساد المعشعش منذ عقود قد جعل من اللوبي المستفيد منه أخطبوطا ذا نفوذ قوي، وهو يسعى ساعة بعد ساعة إلى عزل أكبر عدد من المنجميين عن الأشكال النضالية وهو ناجح في ذلك لحدود الساعة... ولكن إلى متى؟

إنها تحديات عادية ومألوفة في أي احتجاج، والرد عليها رهين بالنقاش الديمقراطي والجماعي بين مكونات الحركة القائمة ببني تجيت، وفي نفس الوقت مع الحركات الاحتجاجية بالمنطقة بمجملها.

من أجل تشبيك احتجاجات المنطقة

تقع بني تجيت في منطقة احتجاج شبه دائم. فحراك فكّيك من أجل الحق في الماء لا يزال متواصلا، وجرادة عرفت سابقا (سنة ٢٠١٧) حراكا كبيرا على خلفية استشهاد عمال السندريات، حيث استُشهد عامل في يونيو ٢٠٢٤.

من شأن تشبيك النضالات بين بؤر الاحتجاج هاته أن يساعد في تجاوز إحدى أكبر عقبات النضال الشعبي: العزلة والطابع المحلي وجزئية المطالب. وهذه مهامنا الآنية.

مقالين سابقين حول نفس الموضوع:

https://www.almounadila.info/archives/24179

https://www.almounadila.info/archives/24179

نضال مَنْجَمِيِّي بني تجيت لا يزال مستمرا

بقلم، أوعبو المنابهي

يستمر نضال منجمي بلدة بني تجيت- إقليم فكّيك ضد محاولات الدولة فتحَ القطاع أمام كبار الرأسماليين وحرمان الصناع والعمال المنجميين التقليديين مما يشكل مصدر رزقهم منذ عقود. يتخذ الاحتجاج شكل احتلال مناجم وتسييرها ذاتيا من طرف الصناع المنجميين ومسيرات واعتصامات في البلدة أمام المؤسسات الرسمية و"المؤسسة المركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت- فكّيك (كاديطاف)".

بعد مسيرة واعتصام يوم 20 سبتمبر 2024، والتفاوض الذي أجراه المعتصمون مع السلطة والوعود التي التزمت بها في جولة التفاوض، تنصلت الدولة عن وعد إحضار وتوزيع المتفجرات التي نقلتها مساء يوم 22 سبتمبر 2024 من بني تجيت نحو مدينة الراشيدية في سيارات مدججة بالحراسة من طرف سيارات الدرك والقوات المساعدة، مبررة ذلك بـ"الضرورات الأمنية".

أرباب مناجم يتلاعبون بنار الإضراب العام

بعدَ تبيُّن صمود الصناع والعمال المنجميين، صدرت دعوة غير موقَّعة للإضراب العام. أكدت مصادر محلية بأنها صادرة عن أرباب المناجم، الذين غلفوا مصالحهم- كما عادة الرأسماليين دوما- بالمصلحة العامة. تحدث البلاغ عن "الوضع الكارثي الذي تعيشه البلدة بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع المنجمي والتي تضررت منها جميع فئات المنجميين بشكل خاص، والسكان بشكل عام". ودعا البلاغ إلى "إضراب عام وإغلاق جميع المقاهي والمحلات التجارية يوم 23 سبتمبر 2024 للضغط على الجهات الوصية للتدخل العاجل وإيجاد حلول لكافة المتضررين وفق مقاربة شمولية تعطي لكل ذي حق حقه".

إن الحديث عن "كافة المتضررين" مضلِّل، فتضرر أرباب المناجم من احتلال مناجمهم أمر مشروع لجأ إليه الصنَّاع والعمال المنجميون أمام تشريدهم من عملهم وتهديدهم بفقدان مصدر رزقهم بعد شروع الدولة في فتح القطاع للرأسماليين الكبار للاستثمار فيه، ما سيفتح باب المنافسة التي ستزيح العمال/ الصناع التقليديين من مناجم اشتغلوا فيها لعقود.

يوم 23 سبتمبر 2024 شل الإضراب العام البلدة، وأغلقت المحلات عن كاملها. ونُظِّم اعتصامان، أحدهما دعا له العمال والصناع المنجميون والمناضلون المتضامنون معهم، والآخر استجابة للبلاغ الصادر عن أرباب المناجم. وأسهم الإضراب العام في إنجاح الاعتصام الأول، الذي التحق به التجار الصغار وفئات شعبية أخرى، اقتحمت إدارة كاديطاف واعتصمت داخلها... يبدو أنها آخر مرة سيتلاعب فيها أرباب المناجم بنار الإضراب العام.

حملة إعلامية إعدادا للقمع

قامت أحد المنابر الإعلامية الموالية صراحة للدولة بتغطية الاعتصام الذي دعا له أرباب العمل، واستقت تصريحات من المشاركين فيه. تصريحات تبدو كأنها جرى تلقينها لمن نطق بها عن ظهر قلب. كلهم متفقون على جملة واحدة: "مجموعة من الملثمين الغرباء الذين اقتحموا المناجم"، "هجوم عصابات ملثمة على المناجم"، "مجموعة عصابات قادمة من مناطق متفرقة من البلد"، "عصابات ملثمة مدججة بالحجارة والمقالع"... إلخ.

إذا كان الأمر يتعلق "بعصابات من الغرباء"، فلماذا تقوم السلطة بفتح "حوارات" معها، والتعهد لها بتحقيق مطالبها؟

يتعلق الأمر إذن بحملة إعلامية لتهيئة الرأي العام لقبول موجة قمع قادمة. فقد سبق للدولة أن جربت نفس الأسلوب مع اعتصام ميناء سيدي إيفني سنة 2008، ومع مخيم أكديم إزيك بمدينة العيون سنة 2010، ومع حراك الريف سنة 2017. دائما ما تصور الدولة المحتجِّين على أنهم "غرباء" أو حتى "عملاء لقوى أجنبية" من أجل جعل الرأي العام يتقبل القمع.

هذه الحملة ليست جديدة، فقد سبق لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببني تجيت أن أصدر بيانا في غشت ٢٠٢٤، معتبرا خطوة احتلال المناجم "فوضى"، مُطالِبا السلطة للتدخل قصد إنهائها، واقتفى أثره مكتب نقابة الصناع والعمال المنجميين (التابعة للاتحاد المغربي للشغل).

"حوارات" للإلهاء

بعد "حوار" يوم 19 سبتمبر 2024 الذي التزمت فيه الدولة بإحضار وتوزيع المتفجرات على الصناع المنجميين، وتنصلها من ذلك الالتزام، اضطرت مرة أخرى للرضوخ وفتح "حوار" مع المحتجين، بعد نجاح احتجاج يوم 23 سبتمبر 2024.

اجتمعت السلطة مع لجنة منتدَبة من المعتصم على أرضية مطلبية جرت صياغتها في اعتصام يوم 23 سبتمبر 2024. كان رد السطة كما يلي:

– بالنسبة للمتفجرات التزمت السلطة بتوزيعها يوم 26 سبتمبر المقبل، وبررت عدم توزيعها في الوقت المتفق عليه سابقا بـ"ضرورات أمنية".

– بالنسبة لقضية التسويق وعلى المستوى الاستراتيجي هناك توصيات للوزارة لكي تشتري كاديطاف المنتوج المعدني الذي لا يتجاوز خمسة أطنان، أما بخصوص وضع السوق حاليا فهناك محاولات صلح جارية، إذا نجحت فسيشتري أصحاب المناجم هذا المنتوج وتعود الأمور كما كانت سابقا، وإن لم تنجح محاولات الصلح فسيظل المشكل قائما.

التتمة في الصفحة 15

تتمة ص 14

نضال مَنْجَمِيِّي بني تجيت لا يزال مستمرا

بقلم، أوعبو المنابهي

– بالنسبة لمشكل العمال غير الأجراء (الشومور) تمنح لهم ترخيصات في إطار تعاونيات إما تحت سقف المستثمر أو تحت سقف الكاديطاف حسب المنطقة التي تختارها كل تعاونية سواء بجبل بوظهر أو بوعروس أو سكنديس أو أي مكان يدخل في المنطقة المنجمية بدائرتي بني تجيت وتالسنت.

سيستأنف الحوار يوم 27 سبتمبر المقبل، وفي غضون ذلك قرر الصناع المنجميون مواصلة احتجاجاتهم في انتظار إجابات شافية على أرضيتهم المطلبية.

طبعا علمتنا دروس الاحتجاجات العمالية والشعبية السابقة ألا نثق في الدولة، وألا نُلدغ من الجحر مرتين. فالدولة تلجأ إلى "جزرة الحوار والوعود"، عندما لا تستطيع استعمال"عصا القمع". وما أن تتمكن من خداع قسم من المحتجين بالوعود وتهيئ الرأي العام، حتى تستجمع فصائلها القمعية لاجتثاث الاحتجاج، وسوابق سيدي إفني وأكديم إزيك والريف وجرادة لا تزال ماثلة في أذهاننا.

الحذر واجب وفي نفس الوقت إدراك مآزق نضال معزول. إذا كان التفاوض ضروريا وانتزاع مكاسب جزئيا شرطا للحفاظ على المعنويات القتالية، فعلينا أن ننتزع ضمانات تقي العمال المنجميين ومناضلي البلدة من ضربات الدولة الانتقامية. وأكيد أن تطور نضال منجمي بني تجيت ليشمل فئات أخرى ويمتد إلى مناطق أخرى لفك العزلة، هو الضمانة الوحيدة لمنع انتقام الدولة ولفرض تنفيذ التزامات التفاوض.

دروس في الديمقراطية العمالية

يُعتبَر المعتصم المكان الذي يلتقي فيه العمال والصناع المنجميون رفقة مناضلي البلدة، وفي المعتصم يجري تقرير الخطوات ومتابعة تنفيذها. في اعتصام يوم 23 سبتمبر صاغ العمال والصناع المنجميون أرضيتهم المطلبية بشكل جماعي، هذه هي مطالبها:

– حل أزمة التسويق فورا ودون قيد أو شرط؛

– إحضار المتفجرات اللازمة للاستغلال في أقرب وقت ممكن؛

– إلزام كاديطاف بتحمل مسؤولياتها في التسويق والتأطير والتنمية وتفعيل صندوق الإغاثة؛

– إيجاد حل عاجل لأزمة العمال غير الأجراء (الشومور)؛

– إلزام المستثمرين بإفراغ جبل بوعروس ببني تجيت و جبل سكنديس بتالسنت؛

– تسويق المنتوج المعدني المتوفر لديهم حاليا دون شروط؛

– الزيادة في الأجور والتصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي وتوفير التأمين الصحي؛

– فتح باب الرخص والتجديدات للجميع، ومساعدة العمال على تسوية وضعيتهم والعمل بشكل قانوني؛

– فتح باب الحصول على بطاقة حامل ا لمتفجرا ت ؛

– المطالبة بتحيين الرخص القديمة وإسقاط الجامدة منها التي توقف بها الاستغلال منذ سنوات.

أما اللجنة التي تفاوضت حول هذا الملف فقد جرى انتدابها بشكل جماهيري وديموقراطي، وتكونت من ممثلي العمال غير الأجراء (الشومور) وممثلي الصناع المنجميين وممثلي حاملي بطاقة المتفجرات وممثلي التجار ومناضلين من البلدة، وتناقَش خلاصات التفاوض من طرف المعتصمين.

نضال ضد الرأسمال ودولته

نضال منجمي بني تجيت ليس موجّها ضد صاحب هذا المنجم أو ذاك. بل ضد استراتيجية متكاملة تعمل الدولة على تنفيذها منذ 2016. استراتيجية قائمة على فتح المنطقة أمام الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي. فظهير 22 ديسمبر 1960 المتعلق بإحداث المنطقة المنجمية لتافيلالت و فكّيك، كان قد منع بشكل قانوني القطاع الخاص من التنقيب المعدني في المنطقة. في حين ألغى الظهير الشريف الصادر في 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلات وفكّيك"، ذلك المنع فاتحا المجال أمام الرأسمال الخاص للاستثمار في القطاع المعدني بالمنطقة.

المنطقة مغرية جدا للرأسماليين، وقد نقل وزير الطاقة والمعادن السابق (عبد القادر عمارة) تشكياتهم في مجلس المستشارين سنة 2016، حين أشار إلى أن المساحة المخصصة للنشاط المنجمي التقليدي بمنطقة تافيلالت وفجيج تناهز 60 ألف كلم مربع، في حين أن الأوراش التقليدية تغطي مساحة لا تتعدى 10% منها. عين الرأسماليين على 90% غير المستغَلة.

تتحدث الدولة عن التنافس الشريف في القطاع، لكنه ليس "شريفا"، إذ يضع الصناع المنجميين التقليديين في حلبة تنافس واحدة مع كبار شركات التنقيب المحلية والأجنبية. وفي هذا التنافس غير المتكافئ سيخصر المنجميون التقليديون.

فالمادة 8 مثلا من ظهير غشت 2016 تنص على أن الصناع المنجميين التقليديين يتمتعون بحق الأولوية في حالة إعلان عن المنافسة في ما يخص جزءً يُزاوَل به نشاط منجمي تقليدي، ولكنها تشترط تلك الأولوية بأن "يثبتوا توفرهم على قدرات تقنية ومالية تعادل تلك التي تقدم بها المنافس صاحب أحسن عرض"!! كيف لصناع منجميين تقليديين أن يتفوقوا على القدرات التقنية والمالية للشركات الكبرى؟ خصوصا أن مهمة منح كاديطاف قروضا للصناع المنجميين كما نص عليها ظهير 1960، جرى تعويضها في ظهير 2016 بصيغة "ضمان القروض الممنوحة من لدن مؤسسات الائتمان".

كما أقر ظهير غشت 2016 إعادة هيكلة مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكّيك- كاديطاف"، بما سيحولها إلى مجرد منظِّم يتخلى عن صلاحيات التسويق وتوزيع عائداتها على الصناع المنجميين، لصالح كبار المستثمرين.

كبار المستثمرين هؤلاء هم "العصابات المدجَّجة بالرساميل" والمحميين من الدولة والذي سيأتون إلى المنطقة دون الحاجة إلى "لثام"، وهم الذين سيضرون بالتنمية الاجتماعية للبلدة، وليس العمال المنجميون.

أين اليسار؟

يستمر نضال منجمي بني تجيت في ظل صمت مطلق من طرف اليسار. لا بيانات تضامن ولا متابعات إعلامية لكسر الطوق وهذا أضعف الإيمان، أو بالأحرى الإيمان الضعيف.

يتواجد اليساريون- ات داخل النقابات ويشكلون جزءا من طاقمها القيادي. ما فائدة يسار نقابي إذا لم يهُبَّ لاستنفار القوى العمالية من أجل التضامن مع معركة منجمي بني تجيت، كما هو الشأن أيضا مع عمال شركات طوب فوراج بمنجم بوازار إقليم وارزازات ومنجمي الدرع الأصفر وكدية عيشة، عمالة مراكش وعاملات سيكوميك بمكناس، وغيرها من صبوات النضال العمالي في عموم البلد.

إن ما يقع في بني تجيت من نضال واحتجاج أمرٌ عظيم. فلأول مرة في تاريخ المغرب يهب عمال وصناع منجميون تقليديون لانتزاع ملكية نازعي الملكية (الرأسماليون)، ويسيرونها بشكل ذاتي، مقدمين تجربة حية على ما يمكن أن يكون عليه الوضع عندما تقوم الطبقة العاملة بالبلد كله لانتزاع ملكية مغتصبي البلد وأراضيه وثرواته. تضع معركة منجمي بني تجيت يسار المغرب أمام امتحان عظيم... إما أن يكون أو لا يكون

****

ملحق- بيان المنجميين ببني تجيت موجه للرأي العام

23 سبتمبر 2023

تعيش بلدة بني تجيت/إقليم فكّيك مؤخرا على وقع وضع اجتماعي مأزوم بسبب شلِّ القطاع المنجمي على مستوى الإنتاج و التسويق، وذلك بعد وقف الإمداد بالمتفجرات اللازمة للاستغلال ومنع الاتجار في المعادن بشكل عام. ويأتي ذلك

التتمة في الصفحة 16

تتمة ص 15

نضال مَنْجَمِيِّي بني تجيت لا يزال مستمرا

بقلم، أوعبو المنابهي

في ظل تملص مركزية الشراء والتنمية (كاديطاف) من جميع المهام التي كلفتها بها الدولة منذ تأسيسها وألح عليها القانون المنجمي الجديد المنظم للقطاع بالمنطقة المنجمية بتافيلالت وفكيك.

تعود جذور هذه الأزمة إلى عملية تفويت جبل بوعروس المنجمي من طرف الجهات الوصية على القطاع والسلطات المحلية والإقليمية إلى إحدى الشركات، دون الأخذ بعين الإعتبار أن هذا الجبل كان يعيش من خيراته المعدنية عدد هائل من العمال ويعتبرونه مصدر رزقهم الوحيد في هذه المنطقة التي يقوم اقتصادها على المعادن بشكل أساسي.

بعد احتجاجات هؤلاء العمال المشردين على خوصصة الجبل، وبعد إصرار الدولة على تفويته للمستثمرين، قام العمال بشكل عفوي باحتلال منجم يستغله أحد هؤلاء المستثمرين بجبل بوظهر ببني تجيت، ولأن هذا المستثمر هو نفسه ممثل إقليم فكيك في المجلس الإداري لوزارة الطاقة والمعادن فقد عمل على معاقبة كافة الشغيلة المنجمية وكل من يمت للقطاع بصلة، ونزولا عند رغبته قامت السلطة بشلّ حركة هذا القطاع فمنعت المتفجرات وأوقفت عملية تسويق المعادن.

إن هذه الإجراءات توحي بفشل السلطة والجهات المعنية في تدبير الأزمة وانحيازها الفادح لهذا المستثمر الذي يستغل منصبه بشكل غير قانوني لتصريف أزمته على حساب الأبرياء والكادحين، وبدل هذا الانحياز المرفوض من طرف المنجميين وجب على الجهات المعنية التعجيل بحلول آنية تضمن العيش الكريم والاستقرار لكل فئات الشغيلة المنجمية.

إننا كمنجميين نعلن للرأي العام المحلي و الوطني ما يلي:

– رفضنا القاطع لتجويع الساكنة ومحاولة إخضاعها لجشع الرأسماليين رغما عنها.

– مطالبتنا بالحل الفوري لأزمة التسويق.

– مطالبتنا بتوفير المتفجرات بشكل عاجل.

– مطالبتنا الدولة بالتدخل عبر مقاربات اجتماعية وتنموية كفيلة بمحاربة الفقر والبطالة.

– مطالبتنا بإيجاد حلول واقعية لضحايا تفويت جبل بوعروس.

– عزمنا مواصلة إعتصامنا السلمي المفتوح من داخل مركزية كاديطاف حتى تحقيق مطالبنا العادلة.

– مناشدتنا لكل ساكنة بني تجيت والإطارات المناضلة وعموم أحرار وحرائر الشعب المغربي إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة.

إفران الأطلس الصغير: تدبير بؤس الدخول المدرسي (حوار)

تقديم موقع المناضل- ة

إفران- الأطلس الصغير، بلدةٌ صغيرة تابعة إداريا لجهة كلميم- وادنون، تقع في ملتقى سلسلة الأطلس الصغير والصحراء، يخترقها وادٍ يشكل عصب حياة فلاحي- ات البلدة الصغار. هذه الحياة أصبحت مهدّدة بفعل استيطان شركة منجم وانسيمي، التي أوشكت على استنزاف ما يشكل أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدة: المياه. في هذه البلدة حيث تجني شركة المعادن مليارات الدراهم أرباحا، يبدأ التلاميذ دخولا مدرسيا بائسا، محكوما بسياسة تقشف فرضتها الدولة على الشعب كله، لكن آثارها الأشد كارثيا تظهر في هوامش البلد الأكثر فقرا. لوضع القارئ في الصورة ننشر حوارا مع مناضل من البلدة حول الدخول المدرسي ببلدة إفران الأطلس الصغير. هذا نصه:

1–بماذا تميز سياق الدخول المدرسي بإفران الأطلس الصغير: البنية التحتية للمدارس؟ الأطر من أساتذة- ات إلى آخره؟

مر الدخول المدرسي في إفران الأطلس الصغير لهذا الموسم 2024-2025 في ظروف محكومة بسياسة التقشف المعهودة، حيث لا تزال مجموعة من المؤسسات التعليمية تشهد أعمال صيانة وتأهيل كمجموعة مدارس «ابن طفيل» (وهي مصنَّفة كمدرسة رائدة) ومجموعة مدارس «الفقيه بن أحمد» بأمسرا والثانوية الإعدادية «بئر انزران» التي يفترض أن تنتهي أشغالها خلال العطلة الصيفية. كما سُجل خصاص في بعض المؤسسات التعليمية في الأطر التربوية كالثانوية التأهيلية «المختار السوسي» و»المدرسة الجماعاتية» هذه الأخيرة تعثر فيها الدخول المدرسي- كما العادة- بسبب تأخر انطلاق النقل المدرسي.

2 - سجلت المنطقة تأخر التحاق أزيد من 280 تلميذ وتلميذة في المدرسة الجماعاتية. ما سبب ذلك؟

لم يتمكن أزيد من 284 تلميذ وتلميذة في المدرسة الجماعاتية بإفران الأطلس في المستويين السادس والخامس الابتدائي من الالتحاق بمقاعدهم- هن الدراسية حتى تاريخ 18 سبتمبر 2024، على عكس التاريخ المحدَّد رسميا على المستوى الوطني. والسبب هو غياب النقل المدرسي الذي يعتبر الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها تأمين تنقل هؤلاء إلى مؤسستهم بعد إلحاقهم بها وتقليص البينة التربوية في المؤسسات الأصلية في معظم دواوير المنطقة، وهي طريقة للتقليل من توظيف الأساتذة وبقية الأطر بتجميع التلاميذ- ات الملتحقين- ات بالمستوى الخامس والسادس في مدرسة جماعاتية، بدل الاحتفاظ بهم في المجموعات المدرسية وفرعياتها، وتوفير الكافي من الأساتذة والأطر.

ويَفرضُ هذا على التلاميذ- ات التنقلَ من دواويرهم- ات للوصول إلى المدرسة الجماعاتية، عبر حافلات النقل المدرسي، وهذا يؤثر طبعا على قدرة التلاميذ- ات على التركيز في القسم، ويؤثر على انطلاق الحصص وسيرها.

ليست هذه هي المرة الأولى، فقد أشار بيان فرع حزب الاستقلال (20 سبتمبر 2024) إلى أن «توقف خدمة النقل المدرسي بالمدرسة الجماعاتية... أضحى العنوان البارز كل سنة في هذه المؤسسة»، وفي 29 مارس 2021 وجَّه عبد الباقي مناضل، مدير المدرسة الجماعاتية إفران الأطلس الصغير، مراسلة إلى السيدة رئيسة المجلس الجماعي لإفران الأطلس الصغير في شأن غياب النقل المدرسي الذي حال «دون التحاق التلاميذ بمؤسساتهم في الوقت المحدد مما سيؤثر سلبا على الدخول المدرسي وبالتالي هدر الزمن المدرسي».

3 - من الذي ينظم عملية النقل المدرسي؟ وما هي شروط الاستفادة منه؟

يتكون أسطول النقل المدرسي للمدرسة الجماعاتية بإفران الأطلس الصغير من أربع حافلات. وهو عدد غير كاف لنقل تلاميذ هذه المؤسسة. تُسيِّره جمعية أُسست لهذا الغرض تحمل اسم «جمعية تنمية النقل المدرسي العمومي»، تربطها اتفاقية شراكة مع المجلس الإقليمي بكلميم، الذي يتولى تأمين وقود الحافلات وقطع الغيار والإصلاحات وكذلك أجور السائقين (مع غياب المرافقين- ات)، في حين يقدم المجلس الجماعي لإفران منحة سنوية تُقدَّر بـ 100 ألف درهم لهذه الجمعية

التتمة في الصفحة 17

تتمة ص 16

إفران الأطلس الصغير: تدبير بؤس الدخول المدرسي (حوار)

لتغطية النفقات الإضافية للنقل المدرسي. وهذا ما يُطلَق عليه الصيغ المبتكَرة لتنويع مصادر تمويل تعليم أبناء الشعب، وهي أشكال لتعويض تخلي الدولة عن ذلك التمويل، وتفويضه لهيئات أخرى مثل المجالس المنتخَبة التي تتعاقد مع أطراف خارجية مثل الجمعيات، وضمنه حتى التعليم الأولي الذي تشتغل مربياته بموجب عقود مع جمعيات.

المدرسة الجماعاتية نفسها جرى إنشائها ضمن نفس المنظور؛ أي «في إطار عقد برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية في شقه المتعلق بالتربية والتكوين، من خلال تنفيذ اتفاقية شراكة بين الأكاديمية الجهوية ومجلس جهة كلميم وادنون»... وعقود الشراكات هذه تحل محل التزامات الدولة والميزانية العمومية بشكل مباشر، وهو ما وصفه بيان فرع حزب الاستقلال ب»ترقيعات ظرفية تؤثر بشكل سلبي على السير العادي للمنظومة التربوية».

النقل المدرسي حاليا مخصص لتلاميذ المدرسة الجماعاتية التي تضم المستويين الخامس والسادس ابتدائي فقط، ويستفيد منه التلاميذ ب»دون مقابل».

يشكل الاكتظاظ داخل حافلات النقل المدرسي مشكلا، وقد اشتكت «جمعية النقل المدرسي العمومي إفران الأطلس الصغير» من ذلك في مراسلة موجهة إلى رئيس المجلس الإقليمي لكلميم: «يؤسفني إخباركم أن الوضعية الراهنة لمرفق النقل المدرسي بجماعة إفران أ/ ص، الذي عانى لأزيد من سنتين من مشكل الاكتظاظ»... وكل ما تطالب به الجمعية أحدَ موظفي «الدولة الاجتماعية» هو «تمكين الجماعة من حافلتين إضافيتين!!». وحسب مراسلة الجمعية فإن هذا الاكتظاظ هو سبب إقدامها على «تعليق خدمة النقل المدرسي».

من جانبه رد رئيس المجلس الإقليمي لكلميم (محمد الحبيب أنازوم) بأن الجمعية هي من تتحمل المسؤولية، بقول: «المراسلة التي توصل بها المجلس بخصوص إصلاح الأسطول تم استلامها قبل أقل من أسبوع من بدء الموسم الدراسي، وأكد أن هذه الفترة الزمنية غير كافية لإصلاح كافة المشكلات المتعلقة بالنقل المدرسي وأضاف كذلك أن الحافلات لم يتم تسليمها للمجلس عند نهاية الموسم الدراسي كما هو متفق عليه لإصلاحها وظلت في مستودع الجماعة معرضة لأشعة الشمس القوية وهو ما سيعرضها للتلف كالصباغة والعجلات، وأوضح أن الجماعة والجمعية تتحملان جزءاً من المسؤولية، ولا يمكن تحميل المجلس الإقليمي أي مسؤولية في ذلك»... وهذه هي الإشكالات العويصة لثقافة الشراكة؛ حيث تتقاذف الأطراف الشريكة المسؤولية، وفي خضم ذلك تضيع مصالح المعنيين- ات (التلاميذ- ات).

كما سبق أن طرحت عائشة لبلق، عن المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية بالبرلمان، سؤالا لوزير التربية الوطنية، حيث أشارت إلى «حالة ضعف تجهيز إدارة المؤسسة، وغياب مرفق المطعم المدرسي، وكذا مشكل النقل المدرسي وما يعيشه سائقوه من أوضاع مزرية، أدت إلى إضرابهم يوم 05 فبراير الجاري وربما ينخرطون في أشكال احتجاجية أخرى، وكان نتيجة كل ذلك هو توقف الدراسة».

4- ما المقصود بالمدارس الجماعاتية؟ ومتى جرى إحداثها بإفران وسياق إحداثها؟

المدرسة الجماعاتية هي مؤسسة تعليمية ابتدائية لتجميع تلاميذ المدارس الابتدائية في البوادي والقرى التي تعرف انتشار الأقسام المشتركة والأقسام المتعددة المستويات، أو التي تعرف انتشار ظاهرة الهدر المدرسي بفعل التنقل المستمر للأسر كما هو الشأن عند قبائل الرحل. بدأ إحداثها في المغرب منذ سنة 2009 في الجهة الشرقية... لكنها في آخر المطاف تشكل جوابا مشوَّها على مشكل (الأقسام المشتركة والمتعددة المتسويات) بمشكل آخر (المدارس الجماعياتية)، بدل الحل الحقيقي المتمثل في توفير الكافي من أطر التدريس والبِنيات.

استقبلت المدرسة الجماعاتية بإفران الأطلس الصغير أول فوج من التلاميذ في الموسم الدراسي 2019-2020. وضم تلاميذ المستويين الخامس والسادس الابتدائي في أربع مجموعات مدرسية تتواجد داخل تراب جماعة إفران الأطلس الصغير في حين تم الإبقاء على المستويات الأخرى في هذه المجموعات.

ترتب عن ذلك إجبار تلاميذ وتلميذات في بداية مشوارهم- هن الدراسي على التنقل بعيدا عن منازلهم- هن وأسرهم- هن لمسافات تتجاوز سبع كلمترات في بعض الدواوير بواسطة حافلات غالبا ما تتجاوز حمولتها القانونية وفي غياب مُرافقين- ات، بشكل يومي رغم وجود مؤسسات تعليمية قريبة من منازلهم- هن، حيث يضطرون للاستيقاظ باكرا لكي لا يتأخروا عن الحافلة.

جرى إحداث هذه المدرسة الجماعاتية، بسبب تقليص المستويات بالفرعيات والمجموعات المدرسية عبر إلحاق تلاميذ المستويين الخامس والسادس بالمدرسة الجماعاتية، والابقاء على المستويات الأخرى (الأول والثاني والثالث والرابع)، في المجموعات المدرسية الأخرى وعددها أربع.

المدرسة الجماعاتية بإفران لا يدرس فيها سوى المستويين الخامس والسادس الابتدائي وهذه حالة ربما استثنائية في المغرب، لأن المفترض في المدارس الجماعاتية هو أن تضم جميع المستويات.

من مشاكل المؤسسة أيضا عدم بناء المطعم إلا مؤخرا (لا تزال فيه الأشغال جارية)، فالتلاميذ يتنقلون إلى دار الطالب القريبة للاستفادة من المطعم، بعد توقيع اتفاقية شراكة بين المديرية الإقليمية والجمعية الخيرية الإسلامية المسيرة لهذا المرفق.

5 - هل تأثرت الأسر بإلغاء مليون محفظة؟ وهل أثر ذلك في انطلاق الموسم الدراسي؟ وهل هناك استياء من طرف الأسر، أم أن الدعم (200 درهم) قد عوض المحفظة؟

تأثُّر الأسر بإلغاء مليون محفظة وارد جدا. خاصة وأنها كانت تخفف عنهم جزءا من المصاريف. وتشكل «مليون محفظة» سياسة موجَّهة لتخفيف آلام أشد ضحايا تخلي الدولة عن تمويل التعليم العمومي وتشجيع الخصوصي وتفويت المقررات المدرسية للمطابع الخاصة، واستهداف تلك الأسر الأشد فقرا بصدقات مليون محفظة، التي جاء الدعم ليحل محلها، أي ليُحِلَّ مُسكِّنا محل مُسكِّن آخر.

ومن ضمن المُسكِّنات أيضا تدخل مجموعة من الجمعيات النشيطة في الدواوير التابعة للجماعة وقامت بتوزيع مجموعة من اللوازم الدراسية على تلاميذ هاته الدواوير لتخفيف مصاريف الدراسة على الأسر بعد تخلي الدولة عن مليون محفظة.

إلى حد الآن لم يلتحق جميع التلاميذ بأقسامهم في جميع الموسسات الاعدادية والتأهيلية رغم مرور 15 يوما على الانطلاقة الرسمية للدخول المدرسي. وأكيد أن إلغاء مليون محفظة سبب ضمن أسباب أخرى، ما جعل السلطات المحلية تستعين ب»البريح» لحمل الأسر على إرسال أبنائها إلى المدارس بعد تأخرهم عن الالتحاق بها.

تاهلة: أوضاع اجتماعية كارثية ونضالات مستمرة (حوار)

تعيش مدينة تاهلة منذ سنوات نضالات شعبية، وتتقدمها نضالات المعطلين- ات في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب. لتسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية والنضالات القائمة بالمدنية، أجرينا الحوار التالي مع أحد مناضلي فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب:

*** هل يمكن أن تقدم نبذة عن منطقة تاهلة؟ الموقع، عدد السكان، الأنشطة الاقتصادية، المرافق الاجتماعية (مستشفى، مدارس، جامعة)... إلخ؟**

تنتمي مدينة تاهلة إلى إقليم تازة حسب التقسيم الإداري للأقاليم. تقع مدينة تاهلة شرق مدينة فاس على مسافة تتجاوز الستين كليمترا ، وبنفس المسافة غرب مدينة تازة، وتتميز من حيث المناخ بحرارة مرتفعة صيفا وشديدة البرودة شتاء إذ تصل إلى ما فوق 40 درجة في الصيف، وتنخفض لدرجات تحت الصفر شتاء، ويعزى ذلك مناخ المدينة القاري. كما تعتبر نسبة المياه جيدة جدا بالمنطقة وذلك راجع إلى وفرة العيون والمنابع وتنوع الفرشة المائية بهذه المدينة.

ورغم القفزة التي عرفتها بعض المدن المجاورة لمدينة تاهلة، على مستوى بيناتها التحتية، فإنها ظلت بعيدة عن كل التوقعات والأهداف المنشودة من طرف ساكنة تاهلة، بدون مرافق ترفيهية، وبدون محطة طرقية، وغياب المساحات الخضراء وملاعب القرب، وحتى البنية التحتية من مستشفى وجامعة ومركز للتكوين المهني ...

يعاني تلاميذ- ات بعض المدارس من مشكل غياب النقل المدرسي. مثل تلاميذ- ات (28 تليمذ- ة) دوار زادرة بجماعة الصميعة. يضطر تلاميذ التعليم الأولي والتعليم الابتدائي لقطع مسافة خمسة كيلومترات تفصل الدوار عن المؤسسات التعليمية بمركز الصميعة وثمانية كيلومترات للوصول إلى مدينة تاهلة حيث يتابع الكثيرون تعليمهم.

وجهت أسر التلاميذ طلب دعم ومؤازرة إلى فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. كما وجهت الأسر تازة إلى رئيس جماعة الصميعة مذيلة بتوقيعاتها للتدخل الفوري لتمكين أبنائها المتمدرسي بالمستويين الأولي والابتدائي من "الاستفادة من النقل المدرسي الجماعاتي على غرار تلاميذ الثانوي الإعدادي.

التشغيل بالمدينة شبه منعدم، الشباب اليوم بمدينة تاهلة حلمه الوحيد هو مغادرة هذه البلاد.

*** يبدو أن مشكل الصحة يشكل معضلة كبيرة في تاهلة. هل لك أن تحدثنا عن وضعية القطاع الصحي بالمنطقة؟**

حاليا بمدينة تاهلة هناك مستوصف صحي لا يستجيب لحاجيات السكان، أما بخصوص المستشفى فهو في طور البناء وقد انطلقت أشغاله في الأشهر القليلة الماضية.

تعاني الصحة العمومية بمدينة تاهلة من تردٍّ خطير في الوقت الذي يتزايد فيه النمو الديمغرافي، مثل هزالة الخدمات التي تقدم في المستوصف الصحي إلى جانب الصعوبات التي تعترض كل من يتم توجيهه للذهاب لمدينة تازة قصد تشخيص حالته الصحية، حيث تجد أغلب الحالات صعوبة في الحصول على سيارة الإسعاف للتنقل لمدينة تازة أو فاس خاصة سيارة الإسعاف المجهزة بالأوكسجين.

بخصوص مشكل الإسعاف بالفعل هو متفاقم رغم النداءات التي وجهناها للمسؤولين على المستوى المحلي. لكن يظل الاستهتار هو العنوان الأبرز لموقف المسؤولين من غياب الأوكسجين في سيارة الإسعاف و هو ما يتضح بشكل جلي في تصويت مجلس جماعة تاهلة ضد مقترح تجهيز سيارة الإسعاف بالأوكسجين. لكن هناك وعود من طرف باشا مدينة تاهلة بإيجاد حل لهذا المشكل الذي يشكل خطرا على حياة المواطنين.

أدى هذا الاستهتار مؤخرا إلى وفاة امرأة حامل قادمة من المناطق المجاورة لمدينة تاهلة وبالضبط عين لكدح. الشيء الذي نتج عنه ردود أفعال واستنكار كبير من طرفة ساكنة تاهلة والفعاليات الحقوقية بالمدينة.

وقبل ذلك- وعلى سبيل المقال لا الحصر- وبتاريخ 27/08/2024، حد ساكنة دوار تازروت (ر.ب) البالغ من العمر حوالي 37 سنة والذي يسكن بدوار تازروت- تاهلة- إقليم تازة للدغة أفعى سامة نُقل على إثرها إلى مستوصف مدينة المنزل لتلقي العلاجات المستعجلة والضرورية، لتتفاجأ عائلته بعدم وجود المصل المضاد للسم بالمستوصف، ليتم بعد ذلك إحالته للمستشفى الإقليمي بمدينة صفرو. ونظرا لغياب سيارة الإسعاف، انتظرت العائلة أكثر من ساعة سيارة اسعاف التي قدمت من جماعة عين تمكناي لتنقله إلى مستشفى محمد الخامس بصفرو، لتتفاجأ العائلة مرة أخرى أن هذا الدواء غير متوفر في مستشفى صفرو لتتم إحالته للمستشفى الجامعي (CHU) بفاس.

*** تعرف منطقة تاهلة نضالات مستمرة للمعطلين. ما الإطار الذي يناضل فيه المعطلون؟ وما الخطوات النضالية التي خاضوها؟**

بالفعل مدينة تاهلة تعرف احتجاجات مستمرة للمعطلين الذين يناضلون من داخل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع تاهلة، هذا الإطار الذي عرف جمودا بعد حراك 20 فبراير وبالضبط بداية من سنة 2014 إلى أن تم إحياءه سنة 2020، حيث دخل الفرع المحلي منذ تلك المرحلة في مجموعة من المعارك سواء محلية أو اقليمية أو وطنية عبر المشاركة في مجموعة من القافلات التضامنية التي دعا لها المكتب التنفيدي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أو الاطارات الحليفة لها، وضمنها:

– 9 سبتمبر 2020: قافلة تضامنية مع عائلات المعتقلين السياسيين ببلدة بني تجيت تحت "شعار لا بديل عن النضال الوحدوي من أجل مواجهة كافة المخططات الطبقية في ميدان التشغيل"؛

– 5 أبريل 2021: القافلة التضامنية مع فرع فاس الذي كان يخوض اعتصاما مرفوق بإضراب عن الطعام؛

– 3 يوليوز2022: القافلة التضامنية مع الرفاق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع تازة يوم؛

– 10 يوليوز 2024: القافلة التضامنية مع فرع وطاط الحاج الذي كان يخوض معركة الاعتصام المفتوح؛

– 3 يوليوز 2024: زيارة فرع تاهلة لفرع قرية بامحمد الذي كان يخوض اعتصاما مرفوقا بإضرابا عن الط-عام يوم.

التتمة في الصفحة 19

تتمة ص 18

تاهلة: أوضاع اجتماعية كارثية ونضالات مستمرة (حوار)

– 15 سبتمبر 2024: المشاركة في الوقفة الجهوية المنظمة من طرف فروع الجمعية (فرع القرية، فرع تاونات، فرع فاس، فرع تاهلة)، تلبية لنداء رفاقنا في المكتب التنفيذي الداعي إلى تجسيد معركة الدخول الاجتماعي التي سطرها المجلس الوطني الأخير المنعقد بفاس.

*** هل يقتصر الأمر فقط على نضالات المعطلين؟ أم أن هناك فئات اجتماعية أخرى؟ وما هي مطالبها؟ وما نضالاتها؟**

نعم هناك نضالات شعبية انخرطت فيها جمعية المعطلين إلى جانب سكان تاهلة والنواحي في مجموعة من المعارك، من بينها على سبيل المثال معركة عين كنون انطلقت يوم 3 يونيو 2022 واستمرت لغاية 7 يونيو 2022. ينتمي سكان عين كنون إلى جماعة بوزملان دائرة تاهلة والتي تم إقصاؤها من تزويد منازلها بالماء الصالح للشرب.

وانخرطت أيضا في معركة أصحاب النقل السري بالعالم القروي الذين يتعرضون للإبتزاز بشكل مستمر، وأيضا الوقوف إلى جانب السكان في مجموعة من الملفات آخرها الوقفة الإنذارية التي نظمناها كجمعية وطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع تاهلة بتنسيق مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع تاهلة يوم 21 سبتمبر، احتجاجا على الوضع الكارثي الذي تعرفه مدينة تاهلة على جميع المستويات (البنيات التحتية، احتلال الملك العمومي، الصحة...)، غياب سيارة الإسعاف المجهزة بالأوكسيجين...)، التعليم (اختلالات الدخول المدرسي)، الفساد، العطالة، التوظيفات المشبوهة، الفقر، الغلاء، غياب المشاريع التنموية، انعدام الفضاءات الترفيهية، المحطة الطرقية، السوق المغطاة، غياب السويقات المنظمة، توقف بناء الملعب البلدي، انعدام التواصل بين المجلس البلدي والساكنة، السماح بوضع لاقط هوائي دون ترخيص تابع لإحدى شركات الاتصال على منزل بشارع المقاومة مما له من ضرر على صحة الساكنة، التضييق على النشطاء السياسيين والحقوقيين والنقابيين والجمعويين ...).

ملحق: بيان للرأي العام المحلي- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع تاهلة، – سبتمبر 2024

تدارس مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاهلة في اجتماعه العادي الوضع الحقوقي بمنطقة تاهلة، حيث توقف عند الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما تعرفه المنطقة من أوضاع مزرية واختلالات وتجاوزات وخروقات تستدعي تدخل كل المسؤولين، كل من موقعه ودوره وصلاحياته وسلطته لمعالجتها ولإيجاد حلول عاجلة لها، وانطلاقا من المعطيات التي تم تجميعها ورصدها سجل مكتب الجمعية ما يلي:

1. الحق في الصحة

– اختلال الوضع الصحي واستمرار معاناة الأسر الفقيرة، حيث تتعدد الحالات رغم نداءاتنا للمسؤولين بمعالجة الاختلالات، وتوفير الحق في التطبيب في ظروف مناسبة وعادية، مما يتطلب وضع حد للاستهتار بصحة المواطنين والمواطنات بتاهلة، وضمان الحق في الصحة، مع ضرورة إنهاء أشغال المستشفى في وقته المحدد لوضع حد لمعاناة المواطنات والمواطنين في التنقل إلى مدينتي فاس وتازة وما يتطلبه من مصاريف إضافية وغياب سيارات الإسعاف الكافية والمجهَّزة.

– معاناة المواطنين والمواطنات مع سيارة الإسعاف الوحيدة التي يتوفر عليها المجلس البلدي والتي لا تتوفر على الأوكسجين مع العلم أن أعضاء المجلس صوتوا ضد مقترح السيارة بالأوكسجين؟؟

2. الحق في التعليم

– نسجل موجة الغلاء الفاحش في أثمنة المقررات واللوازم المدرسية.

– في تواصل مع مكتب الجمعية من طرف بعض الآباء، أكدوا لنا رفض بعض المؤسسات التعليمية بتاهلة تسجيل أبنائهم الوافدين على تاهلة بعد انتقال أسرهم من مناطق أخرى، مما نعتبره إجراءا غير قانوني وإجهازا على حقهم في التمدرس.

3. الحق في البيئة السليمة:

– نسجل وضعية مطرح النفايات بتراب جماعة مطماطة، المتواجد بغابة بونواس بقرب تعاونية سكنية، وغير بعيد عن المجال الحضري للمدينة، حيث تنتشر الروائح الكريهة، وموطن للكلاب الضابة، وتلوث البيئة، وتضر بأشجار الغابة المجاورية وبصحة السكان، مما يتطلب إيجاد حل عاجل عن طريق معالجة النفايات، أو الإسراع بتفعيل الشراكة الموقعة بين الجماعات الأربع لبناء السور الواقي، وحراس مداومين بالمطرح، ونؤكد على ضرورة رفع الضرر، ومعالجة بعض النقط السوداء بأحياء تاهلة ضمانا للحق في بيئة سليمة.

4. الحق في التنظيم:

– نذكر من جديد بالحضار والتضييق الممارَس على فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومن بينها فرع تاهلة الذي رفضت السلطات المحلية المتعاقبة بتاهلة تسلُّم وثائق تجديد أجهزتها المحلية منذ 10 سنوات مع التضييق على أعضائها.

– نستنكر حملة التضييق والتشويش على المدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان بصفة عامة، ومناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفة خاصة، وعلى أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بتاهلة.

– نستنكر القرارات التعسفية والانتقامية في حق موظفي وموظفات جماعة تاهلة جراء ممارسة حقهم في الإضراب والاحتجاج.

5. الحق في الشغل:

– نجدد مطالبتنا بفتح حوار جدي ومسؤول مع أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب من طرف السلطات المحلية والمجلس البلدي بتاهلة، والاستجابة لمطالبهم المشروعة ورفع التضييق عليهم، ونستنكر الحملة التي تشنها بعض الجهات عليهم للتشكيك في نضاليتهم.

– نطالب من جديد السلطات المعنية بفتح تحقيق في كل التوظيفات التي أثيرت سابقا والتي راسلنا فيها عامل الإقليم دون الرد بما يفيد، وكذا في كل التوظيفات الجديدة.

6. الحق في التنمية:

– نسجل الوضع المتردي والكارثي الذي أصبحت عليه البنيات التحتية بالمدينة (الشوارع والأزقة والسويقات والسوق المغطاة...).

– نطالب من جديد وضع حد لاحتلال الملك العمومي ومعاناة السكان في السير والتنقل بالشوارع والأزقة التي أصبحت محتلة في غياب أي إجراء لاستعادة الملك العمومي أو الحد من احتلاله.

– نشجب تعثر المشاريع المبرمجة وتوقف استكمال أشغال الملعب دون اطلاع الرأي العام المحلي على أسباب التوقف، وكذل مشروع إصلاح 27 كلم الخاصة بالشوارع والأزقة المبرمجة بمدينة تاهلة منذ مدة.

– غاب أي تنمية حقيقية بالمدينة وباقي الجماعات بدائرة تاهلة (مشاريع لامتصاص البطالة وخلق فرص الشغل، محطة طرقية، ملاعب وقاعات رياضية تستوعب آلاف الأطفال والشباب للتشغيل وممارسة مواهبها، حادئق ومساحات خضراء...).

وإذ يسجل مكتب فرع الجمعية ما سبق، فإنه يؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وبجدية القضايا المطروحة أعلاه، وإيجاد حلول عاجلة من طرف السلطات المحلية والقائمين على الشأن المحلي بتاهلة، وبكافة الجماعات الترابية بدائرة تاهلة.

طاطا: تغيرات مناخية تعمق السياسات النيوليبرالية وطأتَها

بقلم؛ ماسين

لعقود من الزمن لم تسلم المناطق المهمشة من جشع الرأسمالية الفلاحية، حيث دعمت الدولة زراعة البطيخ التي استنزفت الفرشة المائية وأحدثت إشكالات بيئية بليغة، خاصة النفايات البلاستيكية، واستنزاف الفرشة المائية.

بعد استشعار الدولة للأزمة المقبلة، ومن أجل تفادي أي احتجاج يخل بما تطلق عليه سلما اجتماعيا، وتحت ضغط أزمة العطش التي صارت تطال مجموعة من المناطق وخروج الساكنة للاحتجاج بالدواوير المتضررة، أصدرت قرارات متوالية وإجراءات من أجل تقنين الزراعة المستنزفة للمياه، ثم إلغاءها نهائيا. لكن لم تقف الأمور عند هذا الحد فبعد أزمة الماء، شهدت طاطا كوارث حرائق الواحات، ومؤخرا الفيضانات والسيول الفجائية.

البنية التحتية الهشة: تنمية: أرباح حفنة من ناهبي المال العام

تحمي دولةُ رأسِ المال عبر مؤسساتها المتواطئة المستثمرينَ الحائزين على صفقات إعداد وبناء البنيات التحتية، هذا التواطؤ يزكيه الفساد الذي يدب في كل أوصال المؤسسات العمومية. يجري توزيع كعكة الصفقات حسب الموقع والأهمية، وكل ذلك على حساب مآسي وآلام ومعاناة الأهالي في كل مرة تطالها كارثة بيئية.

شهدت طاطا، وباقي مناطق الجنوب الشرقي والمناطق الشرقية في شهر سبتمبر ٢٠٢٤ فيضانات وسيولا عنيفة، لم تشهد لها مثيلا منذ عقود خلت. فقد أودت بحياة العديد من السكان في تمنارت وطاطا والدواوير المجاورة لها.

فاقم من هذه المآسي ضعفُ التجهيزات الفنية والعُدة اللوجستية والتلكؤ في التدخل من طرف السلطات، ففي حادثة "حافلة نقل الركاب" نجى مجمل الناجين بمجهودات فردية، وبتضامن بينهم لحظة محاولة الخروج من السيول، بينما ظلت السلطات تتفرج وتمنع الأهالي من الاقتراب، في حين تتعالى الصرخات من داخل الحافلة، لذلك فالناجون كلهم ذكور، بينما النساء والأطفال والشيوخ تُركوا ليواجهوا الغرق، وحتى بعد ذلك لم تصل الكلاب المدربة للبحث عن باقي المفقودين إلا بعد ٤٨ ساعة، ما زاد من معاناة أسر الضحايا.

أظهرت هذه الفيضانات هزالة البنية التحتية وعدم قدرتها على تحمل أي كارثة طبيعية، فجرفت السيول القناطر والطرقات البالغة الهشاشة، وكذلك المنازل المجاورة للأودية، ومرد ذلك أن المشاريع الخاصة بهذه البنيات يتم التعامل معها من طرف جميع المتدخلين كفرصة لمراكمة الأرباح وتعويض الخسائر، بين جميع المتدخلين سواء الشركات أو المنتخبين أو رجال السلطة.

رغم إعلان النشرات جوية انذارية إلا أن الدولة لم ترفقها بأي خطط وتدخلات استباقية من أجل حفظ الأرواح والممتلكات البسيطة لسكان الواحات المجاورة للمجاري المائية، ما يكشف نفاق الإعلام وتصريحات مسؤولي حكومة الواجهة..

أي تنمية لواحات طاطا المنكوبة

لقد بنت الدولة ركاما من الأكاذيب وتروج له في إعلامها، خاصة بعد زيارة الإقليم نهاية يوليوز، من طرف أحد الوزراء، من أجل الترويج في عز الصيف لدعايات تنموية في هذه البقعة من الجنوب الشرقي، بل بلغت الأمور حدَّ تصريحَ أخنوش بأن سكان طاطا التي تنهشها الهشاشة والبطالة المعممة، لا يريدون الاشتغال بسبب الدعم الاجتماعي (٥٠٠ درهم!).

تخفي هذه الدعاية في طياتها مساعي الرأسمالية المحلية والأجنبية من أجل أكبر استفادة من خيرات المنطقة الظاهرة والدفينة، فالسدود التلية المزمع تشييدها ليست لخدمة مُعدَمي- ات طاطا وصغار المنتجين- ات، بل من أجل كبار الرأسمالين المغاربة والأجانب أصحاب الضيعات الفلاحية المستحدثة، أو ما قد يأتي من مشاريع دولية حول الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والتنقيب عن المعادن.

تصطدم الدعاية البرجوازية حول التنمية بالواقع المرير للأهالي ولواقع الواحات الهش من ناحية البنية والمناخ، فقد أتت موجة الفياضات الأولى يوم ٨ سبتمبر ثم ليلة ٢١ من سبتمبر، لتكشف زيف الخطابات الرسمية، فحاصرت السيول عشرات الآلاف من السكان وعزلت قرى ومدنا، وانقطعت المياه والكهرباء وتغطية الهاتف والانترنت، ما عزلها عن العالم في لحظات حاسمة، فبقيت دواوير بدون طرق ما، وبالتالي بدون مواد غذائية أساسية.

مع أول السيول انكشف الفقر الهائل في الطرق والبنيات وهشاشة المنجزات، كما انكشف وزيف الشعارات الرسمية حول التنمية واستدامتها، ليظهر جليا أن دولة الرأسماليين لا تخصَّص للمناطق التي همشتها بسياستها سوى الأسوء من البنيات التحتية من طرق وقناطر وجسور، والوافر من البنيات التحتية القادرة على المقاومة من نصيب الرأسمال الكبير وأصحاب المشاريع الضخمة.

تبرر الدولة المديونية الضخمة بالخصاص المهول في البنية التحتية الهشة وأنها تحتاج لمواكبة متطلبات العصر وتساهم في الاقتصاد المحلي، لكن واقع الحال المرير أن هذه المديونة يتم سدادها من جيوب الفقراء وبائسي البلد وعماله، دون أن يصلهم التغيير المنشود الذي تصدح به وسائل الإعلام البرجوازية. يعيش سكان طاطا وأقاليم الجنوب الشرقي ويلات البؤس والحرمان، وتُفاقمها الأزمات المناخية وسياسات الدولة النيوليبرالية.

لا يمكن إلقاء مسؤولية الوضع الذي تعيشه طاطا ونواحيها بشكل قَدَري على الطبيعة، بل على المتورطين من الدولة والرأسمالية المدمِّرة للبيئة، ورجال الأعمال المشاركين في عمليات تشييد البنية التحتية، فهم مجرد ناهبي المال العام وفي البناء المغشوش والبنيات التحتية الهشة من قناطر والطرق، وكذا شبكات تزويد الماء والكهرباء التي ينقطع جلها مع أولى قطرات المطر.

ما سبيل الخلاص؟

إن خلاص الجماهير لن يتم الا باسترجاع ثقتها في قواها الذاتية و قدراتها النضالية، وإحياء تقاليد النضال الجماهيري- الشعبي، فقوة الجماهير لا حدود لها إذا تفجرت. قدمت جماهير المنطقة درسا في ذلك من خلال أهم تجربة نضالية لسكانها سنة ٢٠٠٥ من أجل تجويد الخدمات الصحية ورفض التسعيرة بالمستشفيات، والتي يجهل عنها الجيل الحالي الكثير، فنقل الدروس وتجارب النضال لجيل الشباب بطاطا نبراس لنضالهم المستقبلي وثقتهم في قواهم وهذا عمل الإعلام العمالي البديل.

اليوم لدى الساكنة وخاصة الشباب الجامعي والمدرسي فرص للنضال بسبب المناخ السائد في ظل التهميش المستمر، فاحتجاج شباب جماعة أقا وأرباب المحلات بسبب الانقطاع الشبه اليومي للماء ومضايقات السلطات لهم، بادرة نحو تعميم نضال المنطقة، شرط ألا يقتصر على أقا فقط، بل الواجب يحتم أن تتحرك قوى النضال بالإقليم عامة وتحتج على الأوضاع المزرية، والتضامن الشعبي مع كل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية كي لا تظل معزولة وحدها ومكشوفة للسلطة، فصهر القوى وتوحيد النضال مع باقي المناطق ذات المطالب الشعبية أمر لا محيد عنه بسبب ميزان القوى المائل للدولة

لن تلتفت دولة البرجوازية للمتضررين ولا المنكوبين ولا لمجموعات المعطلين، إلا بفعل احتجاجي يتجاوز المطالب الآنية (ماء، فك العزلة...) إلى مطالب شعبية واجتماعية حقيقية (تشغيل، صحة عمومية، تنمية حقيقة...)، فك الارتباط مع مسكنات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تنخر المنطقة بصفة عامة. فالعدو ليس الطبيعة بل الرأسمالية التي تنهب خيرات البلد وتترك السكان عراة أمام غضب الطبيعة وكوارثها.

****

طاطا: من ذاكرة الكفاح الشعبي؛ الدروس المستخلصة من تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية
ما العمل ؟

توالت كوارث الجفاف والحرائق والسيول لتبرز مدى تردي الوضع الاجتماعي الناتج عن السياسات النيوليبرالية التي دامت عقودا. ومع توالي الكوارث واستمرار تلك السياسات، يتأكد أن لا مخرج من هذا الوضع بالثقة في الخطاب الرسمي، ولا بالانخداع بالإجراءات الترقيعية، وبرامج "التنمية المحلية"، إذ لا غاية لها سوى صرف اهتمام الغاضبين والغاضبات عن التحرك الجماعي لانتزاع مكاسب حقيقية. لا سبيل غير مقاومة التعديات بالتنظيم و النضال. وإن لطاطا ونواحيها رصيدها، على غرار مناطق عديدة بالمغرب، من الكفاح المنظم. ثمة نضالات متعددة ومتنوعة، تعلو وتهبط، لكنها متجددة. وقد بلغت ذروةً قبل زهاء ٢٠ سنة من خلال حراك العام ٢٠٠٥ الجماهيري. التحديات التي يفرضها تردي الوضع الاجتماعي، والحالة التي توجد عليها تنظيمات الكادحين- ات، من نقابات وجمعيات، وقوى يسارية، يفرض الاستناد إلى التجربة النضالية، لتنوير طريق الكفاح الشعبي. لذا لا بد من تذكير مقتضب بتجربة ٢٠٠٥ النضالية، واستنتاج دروس منها.

تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات

التتمة في الصفحة 21

طاطا: تغيرات مناخية تعمق السياسات النيوليبرالية وطأتَها

تتمة ص 20

بقلم؛ ماسين

الصحية:

مع بدء فرض أداء ثمن الخدمات الصحية بالمستشفى، جاء الرد بتأسيس هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية من معظم الهيآت الناشطة في المدينة (نقابية وسياسية وجمعيات المختلفة) وذلك يوم ١٧ مارس ٢٠٠٥. شرعت الهيئة في النضال بتنظيم مسيرة يوم ٢٧ مارس بعد تعبئة طيلة ١٠ أيام في طاطا والعديد من القرى، بتوزيع بيانات للعموم في الشارع والأسواق الأسبوعية، وتنظيم حلقات نقاش مع السكان باستعمال مكبرات الصوت، ملصقات... ولقيت التعبئة تجاوبا واسعا لدى السكان. وكانت مسيرة ٢٧ مارس ٢٠٠٥ الأولى في طاطا بذلك الحجم وبمطلب واضح وموحِّد لكل القوى المكافحة. ويوم ١ أبريل نظمت الهيئة وقفة احتجاجية أمام مندوبية وزارة الصحة. ثم بدأ اعتصام في خيام أمام المستشفى الإقليمي، أُطلق عليه اسم "مخيم المرضى والمهمشين" يوم ٢٣ أبريل، مع تنظيم وقفات احتجاج يومية. وحظي بمساندة تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية الذين هبوا لزيارته. وجرى تنظيم مسيرة الشموع يوم ٠٣ ماي ٢٠٠٥. ونظم طلاب إقليم طاطا بجامعة القاضي عياض بمراكش وقفة احتجاجية، ونظم رفاقهم بجامعة ابن زهر باكادير سفرا جماعيا (زهاء ٥٠ طالب وطالبة) إلى طاطا، يوم ٧ مايو، لتجسيد التضامن مع الجماهير المناضلة، وساروا في مسيرة من محطة الحافلات إلى مخيم المرضى والمهمشين. ثم كانت مسيرة شعبية ثالثة، سُميت مسيرة "الكاسرونا والكاميلا"، وكانت حاشدة من المعتصم إلى مقر عمالة إقليم طاطا يوم الأربعاء ١١ ماي ٢٠٠٥ دامت ٢ ساعات. مسيرة أضخم من سابقاتها بمشاركة نحو ٧ آلاف مواطن رجالا ونساء، شبابا وشيوخا. ويوم ٢٦ مايو، نظمت هيئة الدفاع عن مجانية وجودة الخدمات الصحية مهرجانا خطابيا بالساحة الرئيسية بالمدينة. وفي اليوم التالي، نظمت بايمي أواكادير- فم الحصن وقفة تضامن مع سكان طاطا من طرف اللجنة المحلية لمساندة هيئة الدفاع التي شكلتها ٩ هيئات سياسية ونقابية وجمعيات.

دامت هذه السيرورة النضالية شهرين، ولم تتمكن من التطور بامتداد أقوى في ربوع الإقليم، ولم تتضافر مع تجربة مثيلة ولدت في ايفني ايت باعمران (تأسيس لجنة للنضال ضد الإقصاء ومن اجل الحقوق الاجتماعية، سميت السكرتارية المحلية لتتبع الوضع بايفني -ايت باعمران)، واقتصر الأمر على قيام وفد من مناضلي مدينة سيدي إفني بزيارة تضامنية إلى مدينة طاطا، ولم تحظ بتضامن مناطق أخرى بالمغرب، فتبين للدولة أن لحظة خنقها قد حلت.

شهد يوم يوم ٣١ مايو استنفارا قمعيا بوضع الحواجز بالشوارع الرئيسية. واستقدام فيالق من قوات التدخل السريع من ورزازات، مدججة بالهراوات والدروع والقنابل المسيلة للدموع وجحافل من الدرك الملكي مصحوبة بكلاب بوليسية. ويوم ١ يونيو على الساعة الرابعة صباحا، بعد ٣٧ يوم من بدء مخيم المرضى والمهمشين، أغارت عليه قوات القمع تحت جنح الظلام، وفككته بمصادرة الخيام. في الصباح، هب السكان إلى المكان للتضامن واستنكار فعل السلطة والمطالبة بإعادة المحجوزات. مساء نفس اليوم: شارك زهاء ٢٠٠٠ مواطن في وقفة أخرى بدعوة من الهيئة، محتجين على مصادرة خيام المعتصم ومؤكدين التمسك بمطالبهم. ويوم الاثنين ٦ يونيو، نُظمت وقفة احتجاج أمام المستشفى الإقليمي بعد ٣ أيام من التوقف اكتفى خلالها المواطنون بحمل الشارات الحمراء.

يوم ٩ يونيو: استرجاع خيام النضال المحجوزة. بعد تسلم الهيئة المحجوزات جابت الشوارع الرئيسية للمدينة في موكب شعارات تحيي الصمود والنضال، تجاوب معها السكان برفع شارات النصر.

١٢ يونيو: مسيرة الصفير بمشاركة زهاء ٥ آلاف مواطن. بعدها توصل ٤ من أعضاء هيئة الدفاع عن مجانية و جودة الخدمات الصحية بطاطا، باستدعاءات من الدرك الملكي. وتم استنطاقهم مع تحرير محاضر، وقدموا أمام وكيل الملك يوم الخميس ١٦ يونيو صباحا. على أن يَمثلوا أمام القاضي يوم ٣٠ يونيو بالمحكمة الابتدائية بطاطا، بتهمة جمع والتماس غير قانوني لإحسان عمومي.

وبذلك تكون الدولة قد تمكنت من وقف تطور الحراك الشعبي، الذي لم يحقق هدفه، منتزعا تنازلا متمثلا في تسهيل الحصول على شهادة "الاحتياج" لتبرير عدم أداء ثمن خدمات الصحة. هذا مع عدم إرغام أي مريض على الأداء إذا لم يُدل بشهادة الضعف مع منحه مهلة ١٥ يوم لتقديمها.

تحقق ما لم يكن مَطلبا، لأن فرض التراجع عن إلغاء مجانية خدمات الصحة يتطلب نضالا أعظم تَنضم إليه الجماهير الكادحة بسائر مناطق المغرب. وقد كانت إمكانية امتداد النضال قائمة، وماثلة في نهوض كادحي إيفني آيت باعمران، والعديد من النضالات المحلية، هنا وهناك، لكنها غير منسَّقة، ما أتاح للدولة التغلب عليها تباعا، بالتنازلات المجهرية وبالقمع.

شباب طاطا، من طلاب ومعطلين وعمال، ومن كل صنوف الكدح، ونساؤها، مقبلون ومقبلات على كفاحات لأن عيون الرحمة لدى المسؤولين عن الوضع عيونٌ عمياء، وكثرة الوعود والكلام الجميل مجرد تقنية آنية لتجاوز الفترة الحرجة حيث لا تزال آلام المصائب تهز الأعماق. لذا يجب التزود من كفاحات الماضي بدروسها هذه بعضها:

– يمكن عند اعتبار مصلحة الكادحين توحيد جهود أطراف وتنظيمات عديدة متنوعة، تبدو من زاوية نظر أخرى غير قابلة للتلاقي. يجب تغليب منطق النضال المشترك دون عصبية تنظيمية ولا ادعاء احتكار الحقيقة والصواب. تجميع كل القوى الساعية إلى تحسين الوضع وتغييره شرط أول لا غنى عنه.

– أشكال النضال الميدانية وحدها كفيلة ببناء القوة الجماهيرية التي ظلت من قبل مشتتة، وهي القادرة دون سواها على الضغط الفعلي من أجل انتزاع المطالب. أساليب المراسلات إلى الجهات العليا، وما يسمى "الترافع"، لا يمكن أن تكون في أحسن حال سوى أداة ثانوية للتعبئة، وليس سبيلا لبلوغ الأهداف.

– الجماهير الشعبية تنخرط في النضال عندما يكون المطلب واضحا، والجهود التنظيمية موحدة. ويزداد هذا الانخراط عند تسيير النضال بشكل ديمقراطي مباشر. وفي هذا المضمار يجب العمل لسد أوجه النقص التي لازمت تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. رغم الطابع الديمقراطي الظاهر لعمل الهيئة، إذ تمثلت فيه معظم التنظيمات المحلية، ظل ناقصا. فأغلب الاجتماعات جرت بين الممثلين المنتدبين إلى الهيئة، يقررون الخطوات النضالية ويعينون الأجهزة الساهرة على تنفيذها. وينفرد أعضاء الهيئة بتقييمها بعيدا عن السكان، مكتفية بإبلاغهم بالقرارات المتخذة.

يجب العمل على ضمان مشاركة السكان المباشرة بعقد الاجتماعات العامة بشكل مكشوف وجماهيري، كيفما كان موضوعها (تقرير خطوة نضالية،كيفيات تنفيذها، تقييمها).

– كان للنقابات دور فوقي في تأسيس هيئة النضال الشعبي في طاطا، لكن لا تعبئة واحدة في صفوف المنخرطين في النقابات، وفي صفوف الشغيلة بشكل عام، لنقاش أسباب الاحتجاج والانخراط في الخطوات النضالية. إن هذا الوضع يستدعي من المناضلين النقابيين في المنطقة النضال من أجل أكبر انخراط لنقاباتهم وللشغيلة في كفاح السكان.

– تميز حراك ٢٠٠٥ في طاطا بالحضور القوي للنساء، أضفين عليه طابعا شعبيا حقيقيا، جعل حتى غير المشاركين يتعاطفون. لكن هذا الحضور القوي لم ينعكس في قيادة النضال، حيث لم توجد حتى امرأة واحدة في هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. يبين هذا عيب تهميش النساء داخل التنظيمات المكونة للهيئة من جهة، والحاجة إلى أشكال تنظيم ديمقراطية فعلا يكون فيها للنساء مكانة مناسبة لدورهن النضالي. بقدر ما يكون تسيير النضال ديمقراطيا بقدر ما يجذب مزيدا من الجماهير، وبمقدمتها النساء.

– رغم أن احتجاج الجماهير الشعبية موجه ضد النتائج المباشرة للهجوم النيوليبرالي، لم تكن تلك الجماهير واعية بأصل البلاء، ولا تربط الهجوم على مجانية خدمات الصحة بما يتعرض له التعليم وسواه من القطاعات الاجتماعية من تدمير، وبتفشي البطالة، وبغلاء المعيشة، وبما يجري في "المؤسسات المنتخبة"، وبأشكال القمع التي تواجه بها الدولة مطالب الناس المقهورين، وبوجه عام بالطريقة التي تسير بها شؤون البلد. ثمة حاجة ماسة، والحالة تلك، إلى عمل توعية وتثقيف شعبي يفتح أعين الكادحين ويزيد أهدافهم وضوحا، ويطور درايتهم النضالية. يجب خلق فضاءات يلتقي فيها الناس الأكثر انشغالا بسبل تحسين الوضع وتغييره، ليناقشوا ويتعلموا. مقرات جمعيات ونقابات وقوى يسارية، نوع من هذه الفضاءات، فضلا عما تتيحه تكنولوجيا التواصل من إمكانات يمكن استعمالها لأهداف النضال.

المناضل-ة

"هل التصعيد، ربما، هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل؟"

بقلم، آدم شاتز Adam Shatz

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، منحت إدارة بايدن إسرائيل كل ما طلبت تقريبًا، بدءًا من الطائرات المقاتلة من طراز F-15 إلى قنابل الفسفور الأبيض، إلى التواطؤ الدبلوماسي في الأمم المتحدة. دعم جو بايدن وأنطوني بلينكن تدمير غزة و"إضفاء طابع غزاوي" على الضفة الغربية، حيث قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون أكثر من 600 شخص في العام الماضي، بمن فيهم المواطنة الأمريكيةآيسنور إزجي إيجي، البالغ عمرها 26 عامًا، قُتلت بالرصاص في مظاهرة سلمية بالقرب من نابلس [انظر مقال جيفري سانت كلير المنشور على هذا الموقع في 10 سبتمبر 2024]. (لم يتلق والدا إيجي – بعدُ – مكالمة هاتفية من إدارة بايدن التي تدعي أنها "تجمع الحقائق"). وبإذن واشنطن على ما يبدو، كثفت حكومة نتنياهو أيضًا حرب الظل المديدة مع إيران، واغتالت مسؤولين إيرانيين في دمشق والزعيم السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران.

غير أن الأميركيين كانوا قد وضعوا "خطاً أحمر"، متمثلا في حرب إسرائيلية ضد لبنان، والتي كانت حكومة نتنياهو سعت للحصول على موافقة عليها في الأيام التي تلت 7 تشرين الأول/ أكتوبر. إذ أراد نتنياهو فتح جبهة ثانية، بقصد تدمير منظمة حزب الله الشيعية اللبنانية [1] حليفة حركة حماس. لكن الأميركيين اعترضوا، فأوقف الإسرائيليون خططهم. استمرت حرب حدود منخفضة الحدة مع حزب الله، ولكن ضمن نطاق يحترمه الطرفان إلى حد كبير. أطلق حزب الله صواريخ على بلدات حدودية في شمال إسرائيل، ما أسفر عن مقتل عشرين مدنيًا، وإجبار ما يقرب من مئة ألف شخص على إخلاء منازلهم. وقتلت إسرائيل مئات الأشخاص في جنوب لبنان، منهم مدنيين كُثر، ورحَّلت أكثر من مئة ألف شخص. ولكن حتى هذا الأسبوع، بدا أن حزب الله وإسرائيل كانا يعايران، على ما يبدو، ردودهما على هجمات بعضهما البعض لتجنب حرب شاملة. فمع استمرار الهجوم الإسرائيلي على غزة، بدا أن تحمس إسرائيل لفتح جبهة ثانية قد تضاءل: كيف يمكن لجيشها أن يواجه حزب الله إذا لم يستطع حتى هزيمة حركة حماس؟

كما أن لدى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله سبب وجيه لتجنب التصعيد. فهو لا يريد تكرار حرب عام 2006، التي أسفرت عن تدمير جزء من بيروت وجنوب لبنان والبقاع، ومقتل أكثر من ألف مدني لبناني. وبعد تلك الحرب، قدم نصر الله اعتذاراً استثنائياً عن استفزازه لإسرائيل. وهو يعلم أيضًا أن إيران، راعيه وحليفه الرئيس، لا يريد أن تضيع صواريخ حزب الله، التي كانت تهدف إلى أن تكون درعًا ضد أي هجوم إسرائيلي على برنامج إيران النووي، في غزة: التضامن مع فلسطين له حدوده، حتى بالنسبة لزعيم "محور المقاومة".

***

فلماذا صعَّد حزب الله هجماته الصاروخية على شمال إسرائيل منذ 7 أكتوبر؟ يزعم المعلقون الإسرائيليون أن حزب الله هو المسؤول عن هذا الصراع لأنه لم ينسحب إلى نهر الليطاني [الذي يمر عبر جنوب لبنان إلى البحر الأبيض المتوسط] ولأن غزة ليست، بداهة، حربه. لكن نصر الله يصر على أنه يحترم الجزء الخاص به من تحالف حزب الله مع حركة حماس وإيران والحوثيين (ما يسمى باستراتيجية "وحدة الساحات")، وأنه يقدم الحد الأدنى من الدعم لسكان غزة المحاصرين، الذين تخلت عنهم الأنظمة العربية الأخرى. وقال أيضاً إن الصواريخ ستتوقف بمجرد الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة. وكما أشار المراسل العسكري لصحيفة هآرتس عاموس هارئيل، فقد أظهر نصر الله ضبطَ نفس كبير في مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة، بما في ذلك اغتيال [في 30 تموز/يوليو 2024] فؤاد شكر، أحد قادة حزب الله الرئيسيين، في بيروت [في حارة حريك، في الضاحية الجنوبية للعاصمة].

من الصعب أن نرى كيف سينجو حذر نصر الله من هجمات هذا الأسبوع باستخدام أجهزة البيجر وأجهزة الاتصال اللاسلكي، والتي أسفرت عن مقتل 37 شخصًا على الأقل، من بينهم أربعة أطفال، وإصابة آلاف آخرين. نجحت إسرائيلبهذه العملية – التي كانت قيد الإعداد منذ عام 2022، وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، أي قبل 7 أكتوبر بوقت طويل – على أقل تقدير، في تنفيذ واحدة من أكثر الهجمات المتزامنة إثارة في التاريخ الحديث. فقد ضربت إسرائيل مرتين، في يومين متتاليين، ولم تخسر أيًا من رجالها، وأجبرت أعداءها على التخلي عما لا يريد أحد في العالم الحديث التخلي عنه: أجهزتهم الإلكترونية. (في لبنان، رأينا الناس يحطمون هواتفهم). الصدمة النفسية على المدى القصير مهولة.

***

تخيلوا لو أن منظمة متشددة مثل حزب الله نفذت هجوماً مماثلاً في إسرائيل، ففجرت هواتف الجنود وجنود الاحتياط وقتلت أطفالاً إسرائيليين. لم يكن الأمريكيون لينتظروا "جمع الحقائق" قبل التنديد بالهجوم. كما كان رد فعل الكثير من الصحافة الغربية ملفتًا للنظر، ومليئًا بالانبهار ببراعة الموساد. ما لا أثر له في هذه التقارير هو كلمة "إرهاب"، والتي تعتبر من المحرمات مثل كلمة "إبادة جماعية" عندما يكون مرتكبها إسرائيل.

إن الإرهاب – أي استخدام العنف ضد غير المقاتلين لتحقيق أهداف سياسية – هو شكل من أشكال الدعاية، وهو رسالة موجهة إلى العدو وإلى ناخبي مرتكِبه على حد سواء. فما هي الرسالة التي تحملها هجمات أجهزة البيجر واللاسلكي؟ الرسالة، بالنسبة للجمهور الإسرائيلي اليهودي، الذي لا يزال مصدومًا من أحداث 7 أكتوبر، وخاصةً بالنسبة للإسرائيليين الذين فروا من منازلهم في الشمال، هي أن إسرائيل تعيد ترسيخ "الردع"، وهو الركن الثالث من أركان الأيديولوجية في السلطة (الركنان الآخران هما الذاكرة المستغِلة للمحرقة [2] وتوطيد المستوطنات). أما بالنسبة لحزب الله والشعب اللبناني، فالرسالة هي أن إسرائيل يمكن أن تضرب في أي مكان وفي أي وقت، وأنها لا تكترث كثيرًا للضحايا المدنيين (هذه الرسالة زائدة عن الحاجة، لأن إسرائيل سيئة السمعة في لبنان بسبب عدم اكتراثها بحياة اللبنانيين).

وكان بعض المواطنين اللبنانيين المعادين لحزب الله ابتهجوا في البداية بشكل غير مباشر بهذه الهجمات. فحزب الله يسيطر على جزء كبير من لبنان، بما في ذلك مطار بيروت، وغالباً ما يُنظر إلى نفوذه نظرةسلبية. لكن ما أن اتضح أن هذا هجوم على لبنان، وأنه قد يكون مقدمة لغزو إسرائيلي – مثل تدمير سلاح الجو المصري في 5 حزيران/يونيو 1967، الذي سبق حرب الأيام الستة –حتى كف الناس عن السخرية من حزب الله. فلبنان الذي لا يزال يترنح من انهياره المالي وانفجار المرفأ في العام 2020، لا يبدو في منأى من غزو إسرائيلي أكثر من حزب الله.

نصر الله في مأزق. فقد تضرر نظام الاتصالات الخاص بحزب الله بشكل خطير، وقد تكون هناك تصدعات في التنظيم. وستكون إعادة بناء هذا النظام والقضاء على "الواشين" من أولوياته. لكنه لا يستطيع الرد بصبر الإيرانيين، الذين يتمثل أسلوبهم في التهديد بالانتقام والانتظار سنوات قبل تنفيذه، لأن حزب الله في الخط الأمامي في المعركة ضد إسرائيل. إذا لم يقم نصر الله برد فعل، سيُنظر إلى ضبط النفس على أنه جبن، وهذه ليست الرسالة التي يريد بعثها إلى أنصاره. أما إذا أخطأ في حساباته، أو ردّ بطريقة تعطي الإسرائيليين ذريعة لاجتياح البلد، فقد يجد نفسه

التتمة في الصفحة 23

تتمة ص 22

"هل التصعيد، ربما، هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل؟"

بقلم، آدم شاتز Adam Shatz

في حرب تفوق بكثير كارثة 2006 وتعرّض موقع حزب الله في لبنان للخطر.

***

لم تعلن إسرائيل مسؤوليتها الرسمية عن الهجمات، ولكنها تتبختر في تبجحها. من الصعب التشكيك في نجاحها على المدى القصير. فقد وضعت هجمات أجهزة الاتصال حزب الله وإيران في موقف دفاعي. لقد صرفت الانتباه عن الفظائع التي تواصل إسرائيل إلحاقها بغزة والضفة الغربية، وعن فظاعة مركز "سدي تيمان"، وهو مركز للتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب [انظر صحيفة "لوريان لوجور" اليومية الصادرة في 24 أغسطس 2024، مقال بقلم معين رباني] في النقب حيث قُتل العشرات من أسرى غزة، وعن محنة الرهائن، وهو أكبر تهديد لمنصب نتنياهو كرئيس للوزراء. ولكن ماذا بعد؟ هل يراهن نتنياهو على رد فعل حزب الله المبالغ فيه؟ هل يحاول فتح جبهة ثانية وجر الإيرانيين – والأمريكيين – إلى الحرب؟ هل هذه الهجمات جزء من مساعيه لإعادة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، أم أنه يحاول ببساطة البقاء في السلطة من خلال استعراض القوة العسكرية؟ لقد جعلته الحرب في غزة أكثر شعبية من أي وقت مضى، على الرغم من المظاهرات الحاشدة المؤيدة لوقف إطلاق النار [بشأن الرهائن المدنيين لدى حركة حماس].

وأياً كانت دوافعه، رفع بنيامين نتنياهو احتمال الحرب كثيرا، وستكون حرباً أصعب بكثير من حرب غزة بالنسبة للقوات الإسرائيلية المنهكة والمحبطة معنوياً بالفعل. فحزب الله، الذي ظهر في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، هو خصم هائل، وربما يكون أكثر القوى العربية المقاتلة فعالية واجهتها الدولة اليهودية منذ إنشائها. قد يكون مقاتلوه البالغ عددهم 45,000 مقاتل، أو نحو ذلك، أقل عدداًوتسلحاً من الإسرائيليين، ولكنهم على عكس الإسرائيليين، يحظون بميزة القتال على أراضيهم. وقد أمضى الجنود الإسرائيليون عقدين من الزمن تحت النار في جنوب لبنان قبل أن يجبرهم حزب الله على الانسحاب من جانب واحد في عام 2000. يبدو للوهلة الأولى أن الهجوم بالبيجر، وهو نجاح تكتيكي من جميع النواحي، تصعيد متهور بلا أفق استراتيجي.

***

لكن الخط الفاصل بين التكتيك والاستراتيجية ربما لا يكون مفيدًا جدًا في حالة إسرائيل، الدولة التي كانت في حالة حرب منذ قيامها. تتغير هوية الأعداء – الجيوش العربية وعبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق وإيران وحزب الله وحركة حماس – لكن الحرب لا تتوقف أبدًا، لأن وجود إسرائيل برمته، وسعيها إلى ما تسميه الآن بلا خجل "مساحة العيش"، يقوم على حرب دائمة مع الفلسطينيين، ومع كل من يدعم المقاومة الفلسطينية. ربما يكون التصعيد هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل، أو ما هي مستعدة للمخاطرة به، لأنها ترى أن الحرب هي قدَرها، بل هي سبب وجودها. وقد أشار راندولف بورن [1886-1918] ذات مرة إلى أن "الحرب هي صحة الدولة" [3]، وهذه بالتأكيد وجهة نظر القيادة الإسرائيلية. ولكن المدنيين، العرب واليهود على حد سواء، هم الذين يدفعون في نهاية المطاف ثمن إدمان الدولة على القوة. ستستمر المنطقة في الاشتعال طالما أن ذكاء إسرائيل وإبداعها مكرسان للسعي وراء الحرب بدلاً من السلام.

****

(مقال نُشر في 19 سبتمبر على مدونة لندن ريفيو أوف بوكس).

ترجمة جريدة المناضل- ة مستعينة بDeepl

[1] انظر كتاب جوزيف ضاهر عن حزب الله، حزب الله، ط. سيلبس، 2019. (بتصرف).

[2] حول هذا الموضوع، انظر مداخلة إنزو ترافيرسو بعنوان "De l'use politique de la mémoire" (فيديو) في المقال المؤرخ 19 أبريل 2024، على موقع alencontre.org.

[3] أشهر أعماله التي لم تكن قد اكتملت وقت وفاته، هو بعنوان"La santé de l'Etat, c'est la guerre". نُشرت النسخة الفرنسية من قبل Editions Le passager clandestin في مـارس 2012.

الثورة والثقافة

تتمة ص 24

بقلم ليون تروتسكي

مرحلة انتقالية.

لكن أليس الزمن الحاضر ديناميا؟ بلى، إلى أعلى درجة. لكن ديناميته تتركز في السياسة. الحرب والثورة دينامية، ولكن، وإلى حد كبير، على حساب التقنية والثقافة. لقد أدت الحرب بالفعل إلى ظهور اختراعات تقنية عديدة، لكن الفقر المترتب عنها، أي عن الحرب، يحول دون تطبيقها الذي من شأنه، في أزمنة أخرى، إحداث ثورة في الأخلاق. وهذا هو الحال مع تطبيق الطاقة المشعة والطيران والعديد من الاكتشافات الكيميائية. الثورة تمهد الطريق للمجتمع الجديد، ولكنها تفعل ذلك باستخدام أساليب المجتمع القديم: الصراع الطبقي والعنف والإبادة والتدمير. لولاحدوث الثورة البروليتارية لاختنقت البشرية في تناقضاتها. الثورة تنقذها وتنقذ الثقافة، ولكن عن طريق أقسى عملية جراحية.

تتركز جميع القوى النشطة في السياسة، في النضال الثوري، ويتراجع كل شيء آخر إلى الخلفية، وكل ما يقف في طريق العمل يداس تحت الأقدام بلا رحمة. تمر هذه العملية بطبيعة الحال بمراحل مد وجزر. فشيوعية الحرب تحل محلها شيوعية النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة)، والنيب بدورها تتطور. ولكن دكتاتورية البروليتاريا ليست في جوهرها تنظيماللإنتاج وبناء للمجتمع الجديد، بل هي نظام كفاح ثوري من أجل المجتمع الجديد. يجب ألا ننسى ذلك.

ونعتقد أن مؤرخ المستقبل سيحدد ذروة ثقافة المجتمع القديم في 2 أغسطس 1914، عندما ألقت الثقافة البرجوازية القوية، وقد استبد بها جنون مفاجئ، العالم في لهيب الحرب الإمبريالية ودمويتها. لا شك أن تاريـخ البشرية الجديد سيبدأ في 7 نوفمبر 1917، ويمكن تصنيف المراحل الرئيسية في تطور البشرية على النحو التالي: ما قبل التاريـخ، والعصور القديمة (التي كان تطورها قائماً على العبودية)، والعصور الوسطى (القنانة)، والرأسمالية واستغلال العمل المأجور، وأخيراً الاشتراكية مع انتقالها، الذي نأمل أن يكون غير مؤلم، إلى مجتمع بلا سلطة. في كل الأحوال، إن العشرين أو الثلاثين أو الخمسين سنة التي ستستغرقها الثورة البروليتارية العالمية ستشكل في التاريـخ فترة انتقالية مؤلمة للغاية - بين مجتمعين - وليس حقبة ثقافة بروليتارية.

كلارتيه، العدد 46، 1 نوفمبر 1923.

الثورة والثقافة

بقلم ليون تروتسكي

تخلق كل طبقة حاكمة ثقافتها وفنها. شهد التاريـخ ثقافات مجتمعات العبودية في الشرق والعصور الكلاسيكية القديمة، وثقافة الإقطاع في العصور الوسطى الأوروبية، والثقافة البرجوازية التي تسود العالم الآن. يبدو أنه يترتب على ذلك وجوب أن تخلق البروليتاريا أيضًا ثقافتها وفنها.

لكن المسألة ليس بهذه البساطة. فقد دامت مجتمعات العبوديةقرونا عديدة. وكذلك الإقطاع. أما الثقافة البورجوازية، حتى لو أرخنا لها بتجلياتها الأولى المندفعة، أي عصر النهضة، فقد مضت عليها خمسة قرون، ولم تصل إلى أوجها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالتالي، يتطلب تشكيل ثقافة جديدة حول طبقة مهيمنة وقتاً طويلاً، ولا يكتمل ذلك إلا في حقبة سابقة لأفول تلك الطبقة السياسي.

فهل سيُتاح للبروليتاريا وقت لخلق ثقافة بروليتارية؟ بخلاف سادة مجتمعات العبودية والإقطاع والبرجوازية، تعتبر البروليتاريا ديكتاتوريتها فترة انتقالية وجيزة. عندما نريد الرد على الآراء مفرطة التفاؤل بشأن الانتقال إلى الاشتراكية، نشير إلى أن حقبة الثورة الاجتماعية تمتد سنوات وعقودا. ليس قروناً ولا آلاف السنين! فهل ستتمكن البروليتاريا من خلق ثقافتها في البرهة المتاحة لها؟ بهذا الصدد، تتخذ الشكوك مشروعية أكثر بقدرما أن سنوات الثورة الاجتماعية ستكون مفعمة بالصراعات الطبقية القاسية التي سيكون فيها للهدم دور أكبر من دورالبناء.مهما يكن من أمر، ستكون الطاقات الرئيسة للبروليتاريا موجهة نحو الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها واستخدامها الفوري والحيوي ومواصلة النضال. ولن تبدي البروليتاريا كليا بأقصى حدة طبيعتها الطبقية سوى في هذه الحقبة الثورية حيث إمكانات العمل الثقافي المنهجي محدودة جداً. وبالعكس، بقدر ما يكون النظام الجديد محميًا بشكل أفضل من الاضطرابات السياسية والعسكرية، بقدر ما تكون ظروف تطور الثقافة أفضل، وبنحو أسرع تنحل البروليتاريا في المجتمع الاشتراكي، وتفقد طابعها الطبقي، وتكف عن كونها بروليتاريا.

وبعبارة أخرى: أثناء فترة الديكتاتورية، لا يمكن أن يكون مطروحا خلق ثقافة جديدة، أي القيام بعمل من الحجم التاريخي الأعظم. ولن تكون الثقافة الجديدة كلياً التي ستنبجس، عندما تتوقف الضرورة عن فرض درع الديكتاتورية الحديدي على البروليتاريا، ثقافة طبقية. مما تقدم، يبرز استنتاج عام: أنه لا توجد ثقافة بروليتارية ولن تكون ثمة كهذا ثقافة أبداً، وأنه لا داعي أيضا إلى التأسف، لأن البروليتاريا لم تستلم السلطة إلا لتضع حداً نهائياً للثقافة الطبقية وتفتح الطريق أمام ثقافة إنسانية. يبدو أننا غالبًا ما ننسى ذلك.

إن النظريات الغامضة حول ثقافة البروليتاريا، التي يتم تصورها قياسا بالثقافة البرجوازية وبالتضاد معها، ناتجة عن مقارنات بين البروليتاريا والبرجوازية يغيب عنهاكليا الحس النقدي. ليسللمنهجية الليبرالية التبسيطيةالقائمة على المماثلات التاريخية أي شيء مشترك مع الماركسية. وما من مماثلة مادية بين الدورات التاريخية للبرجوازية وتلك الخاصة بالطبقة العاملة.

بدأ تطور الثقافة البرجوازية قبل عدة قرون من استيلاء البرجوازية على السلطة السياسية عبر سلسلة من الثورات. ومذ كانت مجرد فئة ثالثةTiers-Etatمحرومة من الحقوق، نهضت البرجوازية بدوركبير ومتنام باطراد في مجال الثقافة. يمكن تبين ذلك بنحو أفضل من خلال الهندسة المعمارية. لم تُبنَ الكاتدرائيات القوطية دفعة واحدة تحت تأثير الإلهام الديني. تلخّص كاتدرائية كولونيا، في هندستها المعمارية ونحتها، التجربة الإنسانية برمتها، منذ التطور البدائي للكهوف فصاعدًا، فهي تدمج عناصر هذه التجربة في نمط جديد يعبّر عن ثقافة عصرها، أي عن بنيتها الاجتماعية والتقنية في نهاية المطاف. ابتكرت البرجوازية، في حقبة قبل اكتمالها، حقبة النقابات والحرف، الطراز القوطي. ثم، مع نمو البرجوازية وتوطدها، أي اغتنائها، تجاوزت بوعي الطرازالقوطي، وابتكرت أسلوبها المعماري الخاص بها، لم يكن طرازَ الكنائس، بل طرازَالبيوت الفخمة الخاصة والقصور. استندت إلى إنجازات العصر القوطي، واستلهمت من العصور القديمة - خاصة العمارة الرومانية - واستخدمت العمارة المورسكية، وكيّفت كل شيء مع حاجات المدينة الجديدة وابتكرت طراز عصر النهضة (في إيطاليا، حوالي العام 1425). يمكن للمتخصصين إحصاء العناصر التي يدين بها طراز عصر النهضة للعصور القديمة والقوطية، وأي التأثيرات أقوى. ولم ينبجس طراز عصر النهضة، وهذا جوهر الأمر، إلا عندما شعرت الطبقة الاجتماعية الجديدة، التي باتت تحوز ثقافة، بقوة كافية للتخلص من نير الطراز القوطي واعتباره هو وأسلافه مادة يجب التعامل معها بحرية، وفقاً للحاجات الفنية الجديدة. وينطبق هذا أيضاً على الفنون الأخرى، مع فارق أن الفنون «الحرة»، لكونها أكثر مرونة وأقل اعتماداً على المواد والغايات النفعية، تظهر جدلية تعاقب الأساليب واستخدامها في أعمال تفتقر إلى الصلابة المقنعة التي لتلك المنحوتة على الحجر.

مضت بين عصر النهضة والإصلاح، الذين كانت مهمتهما إتاحة وضع أيديولوجي وسياسي أفضل للبرجوازية في المجتمع الإقطاعي، وبين الثورة البرجوازية (الفرنسية)، ثلاثة إلى أربعة قروننمت خلالها قوة البرجوازية المادية والأيديولوجية باطراد، وقد أدت الثورة الفرنسية، وما تلاها من الحروب، إلى انخفاض مؤقت في مستوى الثقافة المادية. لكن النظام الرأسمالي توطد بعد ذلك على أنه «طبيعي» و»أبدي».

على هذا النحو، تميز تراكم عناصر الثقافة البورجوازية وتبلورها في أنماط بخصائص خاصة بالبرجوازية، الطبقة المالكة المستغلة. فقد تطورت مادياً في المجتمع الإقطاعي، وتغلغلت فيه بطرق عديدة، واغتنت، وكسبت المثقفين فيه بتزوُّدها بالأسس الثقافية (المدارس والجامعات والصحف والمجلات) قبل أن تتولى السلطة على رأس الفئة الثالثة بوقت طويل. ويكفي أن نتذكر أن البورجوازية الألمانية بثقافتها التقنية والفلسفية والعلمية والفنية التي لا تضاهيها ثقافة أخرى تركت السلطة للبيروقراطية حتى العام 1918، ولم تجد نفسها مضطرة إلى استلامها إلا بعد انهيار الأسس المادية للثقافة الألمانية.

وربَّ معترض بأن نشوء ثقافة العبودية استغرق آلاف السنين فيما لم تتطلب الثقافة البرجوازية سوى قرونا.فلمَ لا تكفي سوى بضعة عقود لتبلور الثقافة البروليتارية؟

لم تعد الأسس التقنية للحياة اليوم كما كانت في الماضي. كما أن وتيرة التغيير أسرع أيضًا. هذه الحجة التي تبدو قوية جدًا لا تمسعمقالمسألة. سيأتي ولا شك وقت، في تطور المجتمع الجديد، يتمتع فيه الاقتصاد والثقافة والفن بأكبر قدر من حرية الحركة والتقدم.

ولكن لا يسعنا إلا أن نتعاطلتخمينات خيالية بهذا الصدد. ففي المجتمع الذي سيتخلص من همّ الخبز اليومي المرهق، حيث ستتيح المطاعم الجماعية لكل فرد طعاماً صحياً معداً إعداداً جيداً وملائماً لمختلف الأذواق؛ وحيث ستنظف المغاسل الجماعية ملابس الجميع؛ وحيث سيستوعب الأطفال - كل الأطفال -المستفيدين من تغذية و من صحة جيدين، والمرحين، عناصرَ العلم والفن مثل الهواء وضوء الشمس، وحيث ستكون الكهرباء والنشاط الإشعاعي، عوض استعمالهما الراهن، البدائي، مصادر لا تنضب من الطاقة الممركزة والمسيرة بعقلانية؛ حيث لن يكون هناك «أفواه لا فائدة منها»؛ وحيث لن تتجه أنانية الإنسان المتحررة - هذهالقوة الهائلة - سوى نحو المعرفة وتحويل الكون وتحسينه، في هذا المجتمع، ستبلغ دينامية الثقافة شأنا لا يُقاسبما شهدنا في الماضي. ولكننا لن نصل إلى ذلك إلا بعد مرحلة انتقالية مديدة ومؤلمة، لا يزال معظمها أمامنا. ونحن نتحدث بالضبط عن

التتمة في الصفحة 23